تابخانهٔ
س شورای
اسلامی
۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب منطق ارسطو (اغراض ارسطوطالیس [illegible]
مؤلف عیسی بن زرعة البغدادی (م ٤٤٨)
مترجم
شمارهٔ قفسه ١٦٣٦٩
شماره ثبت کتاب ٢٠٧٥٣٤

١٦٣٦٩
٢٠٧٥٣٤

تأسیس ۱۳۰۲

كتاب انولوطيقا الاولى والثانية

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله جوامع انولوطيقا الاولى والثانية
وهما القياس والبرهان اول ما ينبغي ان نشرع فيه ان نبدأ في الابواب الثمانية
التي جرت العادة باستيفائها قبل كل كتاب ولنقدم الغرض على سايرها
فنقول ان غرض هذا الكتاب هو النظر في صورة القياس المطلق واستخراج هذا
يجري على هذه الصفة قد علم ان غرض ارسطوطاليس في الصناعة البرهانية بأسرها
كتاب البرهان ولما كان كلا البرهان جنس وفصل معروفة ثم بمعرفة جنسه وفصله
وجنسه هو القياس المطلق اعني الطريق السديد والميزان الصحيح الذي يتوصل به
العقل الى الوقوف على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة وفصله المقدمات البرهانية
وشروطها وارسطوطاليس في كتاب البرهان يتكلم في المقدمة البرهانية التي هي
فصل البرهان وفي هذا الكتاب ينظر في جنسه الذي هو القياس المطلق فقد اتضح
الغرض بحسب ما ادعينا والقياس ينقسم الى الحملي والشرطي والقياس الشرطي هو
الذي فيه مقدمة شرطية وهذا ينقسم الى خمسة انواع الى القياس المتصلين
والى المنفصلين والى الذي على طريق السلب اما المتصلان فالاول منهما بمنزلة
قولنا ان كان النهار موجودا فالضياء موجود لكن النهار موجود فالضياء موجود
وهو الذي باثبات المقدم يثبت التالي والثاني بمنزلة قولنا ان كان هذا المقبل انسانا

فهو ناطق

فهو ناطق لكنه ليس هو ناطق فليس هو انسان او هذا هو الذي برفع التالي منه
يرتفع المقدم والمنفصلان الاول منهما يجري على هذه الصفة هذا المقبل اما ان
يكون انسانا واما فرسا لكنه انسان فليس فرسا والثاني صورته هذه الصورة
هذا المقبل اما ان يكون انسانا واما فرسا وليس هو فرسا فهو اذن انسان
والذي على طريق السلب هذا المقبل ليس حيوان او فرسا لكنه انسان فليس
هو اذن فرسا والقياس الحملي ينقسم الى خمسة انواع الى البرهاني وهذا بمنزلة قولنا
الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان اذن حيوان والى الجدلي بمنزلة
قولنا اللذة لا يصير بها الاشيا التي يوجد فيها خيرا وكلما هو بهذه الصفة فليس بخير
فاللذة ليست خيرا والى السوفسطائي بمنزلة قولنا النعل فوق الارض وكلما هو
فوق الشيء فهو اعلى من الشيء فالنعل اذن اعلى من الارض والى الخطابي وهذا
بمنزلة قولنا فلان متزين وكل متزين زان ففلان اذن زان والى الشعري
وهذا هو الذي يعدم مقدمات ممتنعة كلها فينتج منها ان الانسان لشبيه الكما او الحجر
فاما ان انواع القياس الحملي هي بهذه الخمسة لا زايدة ولا ناقصة فتبين من الامور
التي القياس عليها ومن القياس نفسها ومن القوة القياسية اما من الامور فيصح
على هذا الوجه الامور اما ان يكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجب
الارض له عن نور الشمس

واما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركا للضلع واما ممكنة وهذه تنقسم الى الممكن على الاكثر بمنزلة
كون الانسان ذا خمس اصابع وبمنزلة ورود المطر في الشتاء والحر في الصيف والى الممكن
الذي على الاقل بمنزلة كون الانسان ذا ست اصابع وبمنزلة ورود المطر في الصيف والحر
في الشتاء والى الممكن بالتساوي بمنزلة سائر الاشياء التي تصدر عن الارادة واذا كانت الامور
تنقسم على خمسة اقسام فلا محالة ان القياس عليها تنقسم الى خمسة اقسام فاما بيان ذلك من
قبل القياس فيجري على هذا الوجه القياس اما ان يكون على امور ضرورية او على امور ممتنعة
او على امور ممكنة بحسب الاقسام الممكنة الثلثة فاذا كان القياس انما هو على الامور و الامور
الخمسة فعدد القياسات خمسة فاما من قبل القوة القياسية فتبين على هذا الوجه القوى
خمسة قوة الحس وقوة التخيل وقوة الفكر وقوة العقل وقوة الراي اما قوة الحسية
والمتخيلة فليس من شانهما ان تستعمل القياس من قبل انهما يدركان الاشياء الشخصية
والقياس انما يكون على الامور الكلية ولا قوة العقل ايضا من شانها ان تقيس اذ كان
العقل انما فعله استنباط الاشياء الكلية واستخراج الحدود فاما الراي فانه يجري مجرى
الحارس للعقل فان العقل من شانه بعد تحصيل الاعتقادات ان يحرسها الراي فلم يبق
من قوى النفس ما يستعمل القياس في مطلوباته الا الفكر وحده والفكر اما ان يتوصل
الى الوقوف على امور ضرورية او امور ممكنة على اقسامها او ممتنعة واذ كان الامر على هذا

فقد بان

فقد بان من قبل القوة ايضا ان اصناف المقاييس الحملية خمسة وههنا ينقطع الكلام في
الغرض فلنأخذ بعد ذلك في المنفعة فنقول ان منفعة هذا الكتاب تتضح بحجتين الاولى منهما
تجري على هذه الصفة لما كان عدد الجواهر ثلثة لان منها جواهر غير عالمة وجواهر عالمة بجميع
الامور وجواهر عالمة ببعض خاف عليها بعض الامور والتي هي غير عالمة بمنزلة الاسطقسات
والنبات والحيوان غير الناطق واما العالمة بجميع الامور فبمنزلة الاجرام الالهية وذلك ان
تلك لما كانت معراة من الهيولى مستغنية عن الحواس لا شيء يعوقها عن ادراك الامور صارت
مدركة لجميع الامور من غير عائق يعوقها فاما التي هي عالمة بالبعض خاف عليها البعض فبمنزلة
الجواهر الانسانية فان هذه لما كانت مقارنة للهيولى مفتقرة الى الحواس صارت متكدرة
العلم فبعض الاشياء ظاهرة لها وبعضها خفية عنها والاشياء الخفية عنها من شانها ان يتوصل
الى الوقوف عليها وتوصلها ربما وقع فيه الزلل حتى يظن بما لم يدركه انها قد ادركته و ربما
وبما ادركته انها لم تدركه فلهذا تحتاج الى صناعة تتوسل بها الى الوقوف على الاشياء الخفية [illegible]
بالاشياء الظاهرة حتى لا تغلط ولا تزل وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس
فهذه هي الحجة الاولى والحجة الثانية تجري على هذه الصفة كل امر انما يوجد سعيدا بان
يوجد صورته الخاصة به موجودة له وهو متصرف بحسبها ولما كانت صورة الانسان
الخاصة به هي النفس الناطقة فسعادته ان تكون هي موجودة له وهو متصرف بحسبها

جدا
ولما كان تصرفه يجب بها ان يعلم الحق ويفعل الخير وكان بعض الخيرات وعلوم الحق خفية
احتاج الى صناعة تقوم به الطريق التي يسلكها في استخراج الاشيا الخفية بالاشيا
الظاهرة حتى لا يغلط وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس فهذه الحجة الثانية
وقد جحد قوم الانتفاع بالبرهان وبجملة القياس وقالوا انا لا ننتفع في تعلمه اذ كنا نرى
كثيرا من الناس يجيدون التوصل الى ادراك ما يلتمسونه من غير ان يتعلموا القياس بمنزلة
امر الصيف ادوية نافعة واكار رشيد الراي في الزرع وملاح يقوم الفكر في تدبير السفن
فنقول انه ليس معنى ان يتمثل الشي كيفما اتفق هو ان يلتمس بطريق صناعي فانه وان
اتفق للمصيب في بعض الاوقات ان يصيب فقد يجوز ان يغلط في بعضها فاما العالم
بالصناعة فانه دايما يتوصل الى الحق من غير غلط ولا زلل وطايفة اخرى زعمت
انه وان كان القياس قد يحتاج اليه فقد يكفي فيه القرايح وان يتوصل الانسان بعقله
الى الوقوف على ما يحتاج اليه فان افلاطن واوميرس قد توصلا الى الوقوف
على ما راماه الوقوف عليه على غاية ما يجب ولم يكونا عالمين بصناعة المنطق وحال ذلك
يجري على هذه الصفة فتبين ما زعمت هذه الطايفة وادعت على فلاطن انه لم يكن
امر المنطق ولا القوانين البرهانية غلط فان فلاطن كان على غاية العلم بهذه
الصناعة وارسطوطاليس من اقاويله قد استخرج القوانين المنطقية وعنى العلم

ان

ارسطوطاليس
ان الصنايع انما تستخرج من الطبايع الذكية التي يصدر عنها ما يصدر من غير صناعة فان
من قوانين فلاطن في البرهان قوم الصناعة البرهانية ولكن من قوانين اوميرس عمل
الصناعة الشعرية وطايفة ثالثة زعمت انه قد يكتفي عن تعلم المنطق بتصفح اقاويل فلاطن
في كتبه باسرها والرد على هذه سهل جدا وذلك انا نرى فلاطن تارة يبرهن وتارة
يقنع وتارة يجادل فان لم نتعلم صنايع ارسطوطاليس لم نر اي يتعلم البرهان من الجدل
من الاقناع وطايفة اخرى قالت انا قد نكتفي بالتعاليم في تعلم البرهان والرد على هذه
الطايفة يجري على هذه الصفة التعاليم ليس تتضمن قانون البرهان وانما تستعمله
لذلك القانون فكما انه ليس من استعمل شيا من صناعة ما يحكم عليه بانه عارف بتلك الصناعة
كذلك من علم انه استعملت هذه الصناعة ذلك الشي لكن من يعلم قوانين تلك الصناعة يحكم عليه بانه
عارف بتلك الصناعة فاذا كانت التعاليم تقوم لنا مقام البرهان فلنستوي اذا
اردنا ان نقيس على ما يتبعه النفس ما فانتفعنا الهندسة والعدد ولكن الذي ينفعنا انما هو
صناعة ارسطوطاليس وقوانينه فانما هي التي تفتح لنا طريقة سديدة في استخراج
جميع الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة على ان فلاطن يزري بالتعاليم كثيرا ويسميها ظنونا
لا علوما اذا كانت غير معروفة المبدا ولا المنتهى فقد اثبتنا في منفعة هذا الكتاب ما فيه كفاية
فلنأخذ الان في تسميته فنقول ان هذا الكتاب انولوطيقا وتفسير هذه اللفظة التحليلات

ترجمة

عن بالعكس والسبب الذي لاجله ترجم هذا الكتاب بهذه الترجمة يتضح بجهتين الاولى منهما يجري على
هذه الصفة كل ما يستعمل في هذا الكتاب انما يجري على طريق التحليل وذلك انه في الفصل الاول
تعلمنا كيف تحلل المقاييس التي في الشكل الثاني والثالث التي يرى غيرنا انه الى المقاييس التي
في الشكل الاول التي هي تامة وتعلمنا في الفصل الثاني كيف نستخرج المقدمات والحد الاوسط
بتحليل جزئي المطلوب الى المحمولات الذاتية والخاصة والعرضية والمباينة وتعلمنا في
الفصل الثالث كيف تحليل كل قياس يرد علينا الى ضربه وشكله والجهة الثانية تجري على هذه
الصفة قد علمتم ان غرضه في هذه الصناعة بأسرها البرهان ولما كان الكثر قياسا
فاعاد فعلم القياس المطلق ولما كان القياس من مقدمات عاد فعلم القياس المطلق
ولما كان القياس من مقدمات عاد فعلم المقدمات ولما كانت المقدمات من الفاظ
بسيطة دالة عاد فعلم الالفاظ البسيطة الدالة فظاهر انه قد عكس غرضه لان
غرضه البرهان فجعل الابتداء بما طبعه ان يكون تماما واصنعه فارسطوطاليس وذلك
يتبين من انه لما تصفحت كتب التحليلات بالعكس التي وجدت في خزائن الاسكندرية
وبلغها اربعون كتابا لم نهتد المعبرون ان منها شيئا لارسطوطاليس سوى هذا
الكتاب من قبل رجاحة الفاظه وسدادة معانيه ووجد كلية الكلام ارسطوطاليس
فاما مرتبته فان قراءته يجب بعد كتاب المقدمات وقبل كتاب البرهان وانه اي العلم

هو

حسب ما الطائفة التي زعمت انها
جزء الفلسفة صح

هو جزء المنطق اذ كان هو الصناعة المنطقية وقد اختلفت الفلاسفة في الصناعة المنطقية
وطائفة زعمت انها جزء من الفلسفة وآلة لها وطائفة زعمت انها آلة للفلسفة ثبتت دعواهم
على هذا الوجه زعمت ان الصناعة المنطقية اما ان يكون جزء الصناعة غير الفلسفة
او جزء جزء لتلك الصناعة او جزء الصناعة الفلسفة او جزء جزء لها وزعموا انها لا
يصلح ان يكون جزء الصناعة اخرى ولا جزء جزء لها اذ كانت الفلسفة التي هي ام العلوم
لا يحتمل ان تحتاج الى صناعة غيرها ولا تحتاج ولا يصلح ان يكون جزء جزء لها من قبل ان
جزء الجزء مشارك للجزء في الموضوع والغاية فان الاصبع التي جزء اليد مشارك لها
في موضوعها من قبل ان موضوعها الكيفيات الاربع وفي غايتها من قبل ان غايتها الامساك
واللمس والمنطق لا يشارك جزئي الفلسفة العلمي والعملي لا في الموضوع ولا في الغاية
من قبل ان موضوع الفلسفة العلمية الامور الكلية وغايتها ادراك الحق وموضوع الفلسفة
العملية النفس وغايتها تقويمها وتهذيب اخلاقها فاما المنطق فموضوعه الالفاظ
البسيطة الدالة وغايتها تقويم البرهان فقد تبين ان يكون المنطق جزء الفلسفة ورد
هذه الحجة يجري على هذه الصفة ان التقصير في القسمة ادى الى هذه الضلالة وذلك
ان المنطق اما ان يكون جزء الفلسفة او آلة لها وليس هو جزءا فبين ان يكون آلة
فاما الطائفة التي زعمت ان المنطق جزء فزعمت انه آلة اذا اخذ مجردا من الامور

وجزءا اذا استعمل في الامور واذا تاملت قولهما حق التامل علمت انها آلة مجردة اخذت
او متعرية بمادة القوى وذلك انها ليست اكثر من طريق يوصل به الى الوقوف على الاشياء
الخفية بالاشياء الظاهرة فاما المشاؤون فيزعمون انها آلة حسب ويحتجون لدعواهم
بهذا زعموا ان الاجزاء لا يصح ان يداخل بعضها بعضها ولا يفعل بعضها ما يفعل بعض فان
العين لا يداخل اليد ولا يفعل ما يفعله اليد ونجد المنطق يستعمل في الفلسفة العلمية والعملية
فليس هو اذا جزءا وايضا فانه ان كان جزء الفلسفة فهو جزء للطب ايضا وللصنائع
اخرى فيكون شي واحد جزء الاشيا كثيرة وهذا محال وايضا ان كان جزء الفلسفة والطب يستعمله
يلزم من ذلك ان يستعمل الكل جنس الاشرف وهذا شنيع فاما قسمة هذا الكتاب فانه ينقسم
الى مقالتين اولى وثانية ففي المقالة الاولى يتكلم في الاشياء الجوهرية للقياس والخاصية به وفي
المقالة الثانية يتكلم في اعراضه وهي ثمانية عشر عرضا والمقالة الاولى ينقسم الى ثلثة فصول
ففي الفصل الاول يعلمنا عن ايجاد صورة القياس وفي الثاني يعلمنا عن استخراج المقدمات
والحد الاوسط وفي الفصل الثالث يعلمنا عن اعتبار صورة القياس ورد ما الى اشكالها
وحدودها فاما الباب الثامن وهو النظر في نحو التعليم فانه يستعمل الانحاء الاربع النحو المقسم
وذلك يقسم المقدمة الى الكلية والجزئية والمهملة ويقسم القياس الى القياس الكامل والى القياس
الغير الكامل والنحو المحدد وذلك انه يحد المقدمة والحد والقياس الكامل وغير الكامل

والنحو

والنحو المبرهن وذلك انه يبرهن ان البسيطة الكلية الممكنة لا تنعكس على ذاتها والنحو المحلل
وذلك انه يحلل القياس الذي في الشكل الثاني والثالث الى ضروب الشكل الاول ويحلل
كل قياس الى شكله فقد اتينا على الابواب الثمانية التي جرت العادة بايرادها والنظر
فيها قبل كل كتاب فلناخذ الان في كلام ارسطوطاليس فنقول ان اول مبادئ
هذا الكتاب اخبار بغرض الصناعة البرهانية باسرها فقال ان نظره انما هو في البرهان
وغاية العلم البرهاني والبرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل الى الوقوف
على الاشياء الخفية وقوفا متيقنا بتوسط اشياء ظاهرة والعلم البرهاني هو الصورة
الحاصلة في النفس من تلك التي يجري مجرى الاصل والاساس والمعيار الذي به يعتبر كل
برهان ويحكم على الصحيح بصحته وعلى السقيم بسقمه والفرق بين البرهان والعلم البرهاني
هو ان البرهان ما يشار به ان يخرج بالصوت والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة
في النفس والعلم البرهاني هو سبب البرهان الخارج بالصوت ومن بعد ذلك يعدد
ارسطوطاليس اشياء كثيرة يذكر ان العلم بها يحتاج اليه قبل العلم بصورة القياس
المطلق ومن ذلك حد المقدمة وحد الحد الذي هو جزء المقدمة وحد القياس وحد
القياس الكامل وحد القياس الغير الكامل وشرح معنى قولنا هذا على كل هذا وهذا
في كل هذا وهذا لا على شي من هذا وهذا لا في شي من هذا وهذا على بعض هذا وهذا

ليس على بعض هذا والسبب في تقديم المقدمة على الحد وان كان الحد بسيطا هو ان المقدمة
ماخوذة في رسم الحد والاشياء الماخوذة في الرسوم يحتاج ان يجري معلومة فلهذا ما قدم
صح
تحديد المقدمة على الحد ومن بعد تحديدها ياخذ في حد واحد واحد من منقول ان المقدمة
هي قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء وهي تنقسم الى الكلية والى الجزئية والمهملة
وينبغي ان يعلم ان هذا الذي رسم به المقدمة هو رسم لا حد وذلك ان الحدود لا يوجد
في الفرق بين الاسم الذي هو حد وبين الاسم الذي ليس بحد
فيها اقسام المحدود والمقدمة فقد انطوت فيها اقسامها والسبب الذي من اجله
لم يذكر المقدمة الشخصية هو انها غير منتفع بها في صناعة المنطق ولا في سائر العلوم الفلسفية
اذ كانت الاشخاص لا يثبت حتى يعلم والمقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع
اولا على شيء منه والمقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع او ليس بموجود
هي م
لبعضه او ليس بموجود لكله وذلك ان السالبة الجزئية يعبر عنها بعبارتين احدى العبارتين
من حيث هي مناقضة للكلي والاخرى من حيث سلب البعض والمقدمة المهملة هي التي المحمول
فيها موجود للموضوع او غير موجود بالاهمال بمنزلة قولنا الانسان يمشي وارسطوطاليس
من بعد تحديده المقدمة ياخذ في تصحيح حدها باستقرا ولما كانت المقدمات اما برهانية
واما جدلية والبرهانية هي التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود وكل الجدلية
يصح من ذلك رسم المقدمة على الاطلاق اذ كان الكلي انما قوامه باجزائه والجدلي يقيمها

يقيمها

يقيمها مقام سائر المقدمات سوى البرهانية ومما وقع بين الجدلية والبرهانية ليلا يظن انهما
في جميع الجهات واحد اخذ في ان يورد الخلافات بينهما ويأتي الوفاقات فهو يورد
الفرق بين مقدمات البرهان وبين مقدمات الجدل
بينهما خلافين ووفاقا واحدا الخلاف الاول هو ان المبرهن ياخذ مقدماته من الامور
والجدلي عن السؤال وذلك ان الجدلي غرضه انتاج ضد ما يراه خصمه فهو يسئل ليتسلم
راي خصمه ومقدمات ينتج عليه منها نقيض او ضد رايه والخلاف الاخر ان المبرهن مقدماته
صادقة حقيقة والجدلي مقدماته ماخوذة من الاراء المشهورة والاراء المشهورة بعضها
صادقة بمنزلة قولنا ان الله قادر على كل شيء ولكن غير المشهورة بمنزلة قولنا ان الله ما ثبت
والوفاق بينهما انهما اذا حصلا مقدماتهما نظماهما نظما واحدا اذ او استعملاهما على
القياس على وتيرة واحدة ومن هاهنا ينقطع الكلام في المقدمة فاما الحد فهو الذي يحلل
المقدمة وهو اما موضوع واما محمول وهذان اما ان يكونا بزيادة يوجد او نقصانه
فان كان معهما حرف يوجد كانت المقدمة ثلاثية وان لم يكن كانت المقدمة ثنائية ~~وينبغي~~
~~ان يعلم ان الاصول في المقدمة ثلاثية وان لم يكن كانت المقدمة ثنائية~~ وينبغي ان يعلم
ان الاصول في المقدمة حدان حسبما الموضوع والمحمول فاما ما يرد بعدهما فهو كالخادم
لهما والمعين والسبب الذي من اجله رسم الحد بطريق التحليل ولم يرسمه بالتركيب فاما
حد القياس
القياس فهو قول متى وضعت اشياء اكثر من واحد لزم شيء ما اخر من الاضطرار لوجود

تلك الاشيا الموضوعة بذاتها وقبل ان نشرح هذا الحد فينبغي ان يرد على الذين انكروا وجود
القياس فان طايفة زعمت ان القياس غير موجودة وذلك انه ان كان موجودا فانما يعلم وجوده
بقياس والقياس بقياس ويذهب المضي الى ما لا نهاية له وقد يعاند هذه الطايفة بمثل ما
عاندت وذلك ان زعمها ان القياس غير موجود لا يخلو ان تكون تثبته او لا تثبته
فان لم تثبته لم يقبل وان اثبته فقد اعترفت بالقياس فاما نحن فنقول ليس كل ما يدرك
يدرك بالقياس فان الحدود لا تستخرج بالقياس لكن بطريقة اخرى غير طريقة البرهان والقياس
فاما استخراج رسم القياس فيجري على هذا المثال الامور بعضها ظاهرة وبعضها خفي عنه
وكان العقل من شانه ان يتوصل الى الوقوف على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة فالقياس
ليس هو طريق العقل الى الوقوف على الاشيا الخفية بالاشيا الظاهرة فنقول في رسم
القياس انه قول يجري مجرى الجنس وقولنا اذا وضعت فيه يفصله من انواع القول
الاربعة اعني الداعي والامر والمنادي والسايل فان الكلام يوضع فيها شي على
طريق الايجاب والسلب وقولنا اشيا اكثر من واحد للفصل بين القياس وبين لزوم التالي
للمقدم ولزوم عكس المقدم لها فان هذين يلزمان من الاضطرار لكن لشي واحد لا
لاشيا اكثر من واحد وللفصل بينه وبين القياس المضمرة بمنزلة الخطبا فان الخطبا ابدا
يلقون المقدمة الكلية اما لكذبها او لظهورها فانهم اذا قدموا ان فلانا متزين
القوا المقدمة الاخرى القايلة ان كل متزين زان فينتجوا ان فلانا زان وقوله

في الحدود لا تستخرج بالقياس
لكن بطريقة اخرى

غيره

حد القياس

لزم شيئا للفرق بين الاقترانات القياسية والاقترانات غير القياسية فان الاقترانات
غير القياسية يلزم عنها الاضداد اعني الايجاب الكلي والسلب الكلي واما الاقترانات
القياسية فاللازم عنها شي واحد من الاضطرار وقوله آخر فللفرق بينه وبين الاقاويل
التي كان يوردها الرواقيون وينتجون منها شيئا بعينه القياس بمنزلة القول اما
ان يكون الليل موجودا او النهار لكن الليل موجود فالليل موجود واما قوله من
الاضطرار فللفرق بين القياس والاستقراء والمثال فان الاستقراء والمثال اللازم
عنهما ليس من الاضطرار بمنزلة قولنا ان الثور والانسان يحركان فكيهما الاسفلين
فكل حيوان بهذه الصفة فان هذا ليس يلزم من الاضطرار فان التمساح لا يحرك
فكه الاسفل وبمنزلة القول ان فلانا ركب البحر فغرق ففلان الف اذا ركب فيه يغرق
فان هذا ليس يلزم من الاضطرار ووفق بين ان يقال في النتيجة انها ضرورية
وبين ان يقال فيها انها لازمة من الاضطرار فان كونها ضرورية هو ان يوجد
المحمول فيها ضروريا للموضوع وكونها لازمة من الاضطرار هو ان تتبع المقدمات
من الاضطرار وان كان المحمول فيها ممكنا وقولنا فيه من وضع تلك الاشياء
الموضوعة بذاتها للفرق بينه وبين المقاييس التي تلقى فيها احدى المقدمتين بمنزلة
قولنا آ مساو لجـ و جـ مساو لب فآ مساو لب فان هذا القياس قد القى
منه المقدمة المعتمد عليها وهي الكلية وهي قولنا وكل الاشيا المساوية لشي واحد متساوية

فان ارسطوطاليس لا تنعقد قياسا ما كان مقدمتيه ناقصة بل الذي مقدماته كلها موجودة
فيه وان كانت نتيجته ربما كانت ظاهرة نحو نتائج الشكل الاول وربما كانت غير ظاهرة
نحو نتائج الشكل الثاني فان الشكل الثاني والثالث فاحج المعتبرون ان قياسيهما
كاملة في نفوسهما الا انها غير الظاهرة لنا ويجري مجرى الانسان المستتر وميت فانه في نفسه
كامل الا انه كان غير ظاهر لنا وللفرق بينها وبين المقاييس التي فيها مقدمة رابعة نحو
القول بان نفس متحرك من ذاتها وكل متحرك من ذاته غير مائت والعالم كري فالنفس غير مائتة
وقد اطنبنا في شرح رسم القياس فلنأخذ الان في تحديد القياس الكامل فنقول ان القياس
الكامل هو الذي نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدماته اي العقل ساعة يؤلف المقدمتين يقف
على النتيجة من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الاول وجميع ضروبه فان جميع ضروب
الشكل الاول نتائجها ظاهرة اللزوم للمقدمات لا تحتاج الى اكثر من شرح معنى قولنا هذا
على كل هذا او هذا ولا على شيء من هذا فاما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة
اللزوم للمقدمات نحو ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث فان جميع هذه
نتائجها غير ظاهرة اللزوم للمقدمات وانما تظهر باحد امرين اما بعكس احدى المقدمتين
ورد ذلك الضرب الى احد ضروب الشكل الاول واما باستعمال برهان الخلف فاما
معنى قولنا هذا على كل هذا فهو ان يوجد المحمول موجودا لكل واحد واحد اخذته من الموضوع
نحو قولنا الحيوان على كل انسان ومعنى قولنا هذا في كل هذا فهو ان يوجد الموضوع

كل

كل المحمول ولا يمنع من هذا ان يتساويا في الوجود او كان المحمول اعم من الموضوع بل انما يقع
في الاسم والحد والفرق بين الاول والثاني ان في الاول بدأت من المحمول ووقفت
عند الموضوع وفي الثاني بدأت من الموضوع ووقفت عند المحمول ومعنى قولنا
هذا ولا على شيء من هذا فهو ان يوجد المحمول غير موجود لاي شيء اخذته من الموضوع بمنزلة
قولنا الحجر ولا على شيء من الانسان ومعنى قولنا هذا ولا في شيء من هذا فهو ان يوجد
الموضوع منافيا للمحمول في اسمه وحده ومعنى قولنا ان هذا على بعض هذا فهو ان يوجد
المحمول موجودا لبعض الموضوع بمنزلة قولنا الكاتب على بعض الانسان ومعنى قولنا
هذا ليس على كل هذا فهو ان يوجد المحمول ليس على بعض الموضوع بمنزلة البياض فانه ليس
على بعض الانسان وههنا ينقطع الكلام من الاشياء التي وعد ارسطوطاليس بالنظر
فيها قبل الكلام في صورة القياس المطلق ولما كان قد ذكر ان ضروب الشكل الثاني
والثالث انما تظهر نتائجها باستعمال العكس او برهان الخلف اخذ في ان يعلمنا
العكوس فاما برهان الخلف فيؤخره الى المقالة الثانية وقبل ان يعلمنا عكس
المقدمات يأخذ في تحصيل عدد المقدمات التي ينبغي ان يعلم من عكوسها فهو يقول
ان جميع المقدمات التي ينبغي ان يعلم من عكوسها ثمانية عشر وذلك ان المقدمة الوجودية
هي التي يوجد المحمول فيها موجودا للموضوع من غير ان يراعى هل هو ضروري له او
ممكن بمنزلة قولنا السماء متحرك واما الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع مع الاضطرار

وسهاجهة هي لفظ الاضطرار وهذه اللفظة يعني ويخبر ان المحمول ضروري للموضوع دائم الوجود له
بمنزلة القول ان الانسان من الاضطرار حيوان واما المقدمة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن
للموضوع اعني انه غير موجود ويمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومهاجهة الامكان بمنزلة قول
ان الانسان ممكن ان يكون كاتبا والسبب الذي من اجله التي المقدمة الممتنعة هو ان الممتنع داخل
في الممكن والضروري وذلك ان سالبة الممتنع على ما بان في كتاب العبارة داخلة في موجبة الممكنة
وصادقة معها وموجبة الممتنعة صادقة ايضا مع موجبة الضرورية المعدولة والبسيطة فاما
المفسرون فانهم يسمون الضروري الى ثلثة معان الاول منها هو ان الشيء الموجود
دايما بمنزلة الحركة للسماء والثاني هو الموجود ما دام الموضوع موجودا بمنزلة التنفس لزيد
والثالث ما دام المحمول له موجودا بمنزلة مشي الماشي اذا كان ماشيا ويسمون الوجودي
الى هذه الثلثة الاقسام ويسمون الممكن الى مرتبة اقسام ثلثة منها هذه المقدمة والرابع هو
الامكان بمعنى الممكن وهو الذي ليس بموجود ويمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد وذلك ان
لم يصدق الممكن على الثلثة الانقاط المتقدمة فان سلبه يصدق عليها فيصدق مع الاضطرار
ليس يمكن ان يوجد وهذا محال لان هذا الصدق معه ممتنع ان يوجد وهذا المحال فاما الاسكندر وجماعة
من اتى بعده فيعتقدون ان الوجودي هو ما حضر الاعراض بالفعل بمنزلة مشي الماشي اذا
كان ماشيا فاما ثامسطيوس وجل المفسرين فانهم لا يرون هذا الراي ويردونه ويزعمون
انه ان كانت المقدمة الوجودية محمولها عرض حاضر بالفعل وقد بان ان المقدمات

رد على الاسكندر
في قوله لئن
الوجودية محمول
عرض حاضر بالفعل

الكلية

الكلية من المادة الممكن لا يمكن ان يكون صادقة لم يوجد مقدمة كلية وجودية صادقة وعملة
القياس على الكلي فلا يجوز قياس من مقدمتين وجوديتين واليه القضية القائلة السماء متحرك
ليست ضرورية لان جهة الاضطرار ليست معها ولا ممكنة لفقدها جهة الامكان فبقي ان يجوز وجودية
والمحمول فيها ليس هو عرضا حاضرا بالفعل وارسطوطاليس يقسم المقدمات الوجودية والضرورية
والممكنة من جهة الكيفية الى الموجبة والسالبة ومن جهة الكمية الى الكلية والجزئية والمهملة فيحصل مبلغ
عدد المقدمات الضرورية ستة وكذلك الممكنة وكذلك الوجودية وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك في
ان يعلمنا العكس واحق واحق بها والمفسرون قبل ذلك يتحولون ان يحدوا العكس فيقولون
العكس اما ان يكون في الامور او في الاقاويل اما في الامور فبمنزلة قول افلاطن ان الرطوريقي
اي الخطابة محاكية للديالطيقي اي الجدل يعني مساوية لها لان كلاهما يستعملان المقدمات
المشهورة وان كان العكس في الاقاويل فاما ان يكون في الالفاظ البسيطة بمنزلة عكس المضاف
وهذا بمنزلة قولنا الاب اب للابن والابن ابن للاب او في الاقاويل وهذا على ضربين
اما المركبة التركيب الاول بمنزلة المقدمات او المركبة التركيب الثاني بمنزلة القياس وعكس القياس
وهو ان ياخذ نقيض او ضد النتيجة ويضاف عليه احدى مقدمتي القياس فينتج عنه ضد او نقيض
المقدمة الاخرى فاما عكس المقدمات اما الشرطية منها فهو ان يرفع التالي فيرتفع المقدم وهذا العكس
هو العكس الذي مع التضاد بمنزلة قولنا ان كان المتنفس انسانا فهو حيوان لكن ليس هو حيوانا
فليس هو انسانا واما المقدمات الجزئية فعكسها المطلق يجري على هذا السبيل العكس مع اشتراك

مقدمتين في حدودهما واختلاف ترتيب حدودهما مع تبادل الصدق والكيفية مثل قو
لنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان واذ قد ذكرنا العكس المطلق فلنأخذ
الآن في تعليم عكس مقدمة مقدمة ولنبدأ بالوجودية من قبل انها ابسط واعم وذلك انه
لا جهة معها ونجعل السالبة الكلية الابتداء كما فعل ارسطوطاليس من قبل انعكاسها
على نفسها ومن بعد ان نعكسها نبين عكس الموجبة الكلية والجزئية وارسطوطاليس
يبين ان السالبة الكلية تنعكس على ذاتها اي سالبة كلية بطريقين بالمثال وبالافتراض
اما بالمثال فمنزلة قولنا اذا كان الحجر ولا على شيء من الانسان فالانسان ولا على شيء
من الحجر واما الافتراض فيجري على مثل الصفة اذا كانت آ ولا على شيء من ب فب
ولا على شيء من آ فان لم يكن ب ولا على شيء من آ فلتكن على بعضها فآ على ذلك البعض
وبالفه محمول عليه فقد اشتركت آ و ب وقد فرضنا في الاصل انهما متباينين فليس
اذن على بعض آ فهو اذن ولا على شيء من آ فاما ثاوفرسطس واودميس فيبينان
ان السالبة الكلية تنعكس على ذاتها معان معتمدانه سهلا وصورته مثل الصورة
المباين مباين للمباينة واذا كانت آ مباينة لجميع ب فب من الاضطرار مباينة
لجميع آ وهاهنا يجب علينا ان نبين لم عدل ارسطوطاليس عن استعمال الفاظ الى
الحروف فنقول لما كان غرض ارسطوطاليس القانون والقانون لا يجوز ان يعم
في مادة مخصوصة من المواد دون مادة وكانت الالفاظ انما يدل على مواد مخصوصة

اعتاض

اعتاض عن الالفاظ بالحروف واقامها مقام الالفاظ على الاطلاق واثر على الامور
على الاطلاق حتى اذا علم القانون بها خصصه في اي مادة اراد وما احد محصل في
اعتياضه عن الالفاظ بالحروف للتناسب الذي بينهما اذ كانت الالفاظ انما هي مؤلفة
من حروف فاما الموجبة الكلية الوجودية والموجبة الجزئية الوجودية فكلاهما تنعكس ان
على الموجبة الجزئية وارسطوطاليس يبين كل واحد منهما بالمثال وباستعمال عكس السالبة
الكلية اما بالمثال فمنزلة قولنا ان كان الحيوان على كل انسان فالانسان على بعض
الحيوان وان كان الابيض على بعض الانسان فالانسان على بعض الابيض واما
باستعمال العكس السالبة الكلية فيجري على مثل الصفة ان كانت آ على كل ب فب على بعض آ
فان لم يكن ب على بعض آ فهو ولا على شيء منها واذا كانت ب ولا على شيء من آ فآ ولا
على شيء من ب وقد كانت على كلها وهذا محال فب اذن على بعض آ والفه ان كانت آ
على بعض ب فب على بعض آ فان لم يكن على بعضها وهذا محال فب اذن على بعض آ
واما ثاوفرسطس واودميس فيبينان عكس هاتين المقدمتين على مثل الصفة المشار
ك مشارك للمشاركة واذا كانت آ على كل ب او على بعضها فهي مشاركة لها فب اذن
على بعض آ فاما السالبة الجزئية فلا عكس لها اذ كانت ليس يلزم لفظا ما واحدا في جميع
المواد فلا قانون لها فانها في المادة الضرورية تنعكس على الموجبة الكلية بمنزلة قولنا
ان كان ليس كل حيوان انسانا فكل انسان حيوان وفي المادة الممكنة تنعكس على

على الموجبة الجزئية كقولنا ان كان ليس كل انسان كاتبا فبعض الكاتب انسان وفي المادة
الممتنعة تنعكس على السالبة الكلية كقولنا ان كان ليس كل طائر انسانا فلا واحد من الناس
طائرا فقد استقصينا الكلام في عكوس المقدمات الوجودية والمفسرون من شراحه ان
يوردوا شكوكا في عكوس السالبة الكلية والموجبة الكلية والجزئية يرومون بها رد
قانون ارسطوطاليس بمنزلة قولنا ولا حائط واحد في وتد فان عكس هذا يظن
انه ولا وتد واحد في حائط وهذا كذب وبمنزلة القول ولا قرعة واحدة قاطعة
السكين فانه يظن ان عكس هذا ولا سكين واحد قاطعة قرعة وهذا كذب وبمنزلة
القول كل ثيب الان فقد كان بكرا فبعض الابكار اذن قد كن ثيبات وبعض
الشكوك يشبه انها اوردت من قبل ان المحمول والموضوع لم يستوفيا عند العكس

وارسطوطاليس بعد فراغه من تعليم عكوس المقدمات الوجودية ياخذ في الكلام
في عكس المقدمات الضرورية من قبل ان الضروري اشرف من الممكن ويبدا بان
الكلام على الرسم ويقول ان السالبة الكلية الضرورية بمنزلة قولنا آ ولا على شي من ب
من الاضطرار ينعكس على سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ب ولا على شي من آ من الاضطرار
فان لم ينعكس هكذا فليكن ب يمكن ان يوجد لبعض آ وان لم ينعكس فاذن يمكن
ان يوجد لبعض ب وقد كان ولا على شي منه من الاضطرار وهذا خلف فبان اذن
من الاضطرار ولا على شي من آ وقد يجوز ان لا يستعمل النقيض ممكنا بل وجوديا فنقول

ان لم

قوله ولا حائط واحد في وتد سالبة كلية صادقة ممتنعة
وقوله ولا وتد واحد في حائط سالبة كلية كاذبة ممكنة
قوله ولا قرعة واحدة قاطعة السكين موجب اكثر
وقوله ولا سكين واحد
قاطعة قرعة سالبة كلية كاذبة ممكنة
قوله كل ثيب الان فقد كان بكرا
موجبة كلية صادقة ضرورية
قوله بعض الابكار اذن قد كن
ثيبات موجبة جزئية كاذبة ممتنعة
والمحمول والموضوع فيهما لم يستوفيا
عند العكس في الصدق والكذب

ان لم يكن ب ولا على شي من آ من الاضطرار فب على بعض موجود آ ويمكن ان ينعكس
فيكون آ على بعض ب موجودا وقد كانت ولا على شي منه من الاضطرار فهذا محال
فب ولا على شي من آ من الاضطرار فاما ما وسطه واورده فبين ان
السالبة الكلية تنعكس على ذاتها مثل ما بينا في السالبة الوجودية فاما الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية فينعكسان على موجبة جزئية وذلك انه ان كانت آ على كل ب
من الاضطرار فان لم يكن على بعضها فهو ولا على شي منها فاذا ولا على شي من ب لان
السالبة الكلية تنعكس على ذاتها وقد كانت على كلها او على بعضها من الاضطرار وهذا
محال فب اذن على بعض آ من الاضطرار والضروري الذي في ما ينعكس ان لا
يوخذ النقيض الا مما يقع فيه الخلاف فاما ما لا يقع فيه الخلاف فلا لو
والجهة فلا خلاف فيها فاما السالبة الجزئية فلا عكس لها على مثل ما تبين في الوجودية
والشكوك التي تشك فيها في السالبة الكلية والموجبة الكلية الوجودية بعينها تشك
في الضرورية وتنحل بتلك الحلول بعينها فاما المقدمات الممكنة اما الممكن الذي بمعنى الضروري
والوجودي فعكوسه يجري على مثل ما جرى عليه الامر في الوجودي والضروري واما الممكن
الخاص فالسالبة الكلية الممكنة فيه لا تنعكس على مثلها تنعكس عليه السالبة الضرورية
والوجودية اعني على ذاتها لكن على سالبة جزئية ضرورية ونحن نبين ذلك اذا
انتهينا وهو النظر في المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة في الشكل الثاني فاما الموجبة

الكلية الممكنة والموجبة الجزئية مثل قولنا آ على كل ب بالامكان او على بعضها فينعكس موجبة
جزئية ممكنة وذلك مثل قولنا ب ممكن لبعض آ فان لم يكن بهذه الصفة فلا على كلها ولا
على بعضها فاذن ولا على شيء من ب لان السالبة الكلية الوجودية تنعكس كنفسها
وقد كانت على كلها او على بعضها بالامكان وهذا محال فاذن ممكن ان يكون لبعض آ ب
فاما السالبة الجزئية فقد تبين انها تنعكس على سالبة جزئية في غير هذا الموضع وهذا
بخلاف ما جرى عليه الامر في الوجودي والضروري وقد يتبين ان نستوفي الفرق بين السالبة
الضرورية وسالبة الاضطرار فنقول ان السالبة الضرورية هي التي يرفع المحمول عن
الموضوع من الاضطرار ويتبع فيه الجهة على حالها مثل قولنا الحجر بالاضطرار غير موجود
لواحد من الناس ومعناه موجبة معدولة وذلك ان الحرف الثالث فيها قد
عدل بها من التحصيل الى غير التحصيل فاما السالبة الاضطرارية فهي التي تسلب المحمول عن الموضوع
وترفع معنى الاضطرار وهو الجهة مثل قولنا الكتابة ليس من الاضطرار على بعض
الناس ومنها ما سقط الكلام في الاشياء التي تدعو الحاجة اليها قبل النظر في صورة القياس
المطلق وغيرها بما اختاره ارسطوطاليس في الكلام في صورة القياس المطلق وتعلمناه
في شكل شكل وضرب ضرب وقبل ان نشرع في ذلك ينبغي ان نستوفي الكلام في
الابواب التي جرت عادة المفسرين ان يبحثوا عنها قبل النظر في صورة القياس وعددها
حسب الاول منها بالاقتران اركان القياس مقدمتين فنقول ان الاقتران

القصد الاول في صورة القياس

هو اشتراك مقدمتين في حد اوسط وينقسم الى المتناقضين مثل قولنا الانسان حيوان
الانسان ليس بحيوان والمتضادين مثل قولنا كل انسان يمشي ولا واحد من الانسان
يمشي والاضداد الصغار مثل قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل انسان يمشي والاقتران
ينقسم الى قياسي وغير قياسي فالاقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب من المطالب
والاقتران غير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب من المطالب مثل ان عند اختلاف
المواد يلزم الاضداد والضدان يرفع احدهما الآخر رفع التضاد دون رفع النقيض
قبل الجزئيات التي تحت والثاني النظر في عدد الاقترانات الكائنة عن المقدمات
من المقترنين فنقول ان عدد الاقترانات الحادثة عن كل مقدمتين هي ستة وثلثون
وبيان ذلك يحصل بهذه الصفة لما كانت مقدمتا القياس يلزمهما من قبل الكيفية معنى
السلب والايجاب ومن قبل الكمية معنى الكلي والجزئي والمهمل ومن قبل النتيجة معنى الاكبر والاصغر
وذلك ان المحمول في النتيجة يدعى حدا اكبر والموضوع فيها حدا اصغر فيصير عدد جميع ذلك
ستة المقدمتان والمعنيان اللذان يلزمانهما من قبل الكيفية والثلثة المعاني التي يلزمهما
من قبل الكمية والمعنيان اللذان يلزمانهما من قبل النتيجة فهذه تحت قانون الازدواج
ينبغي ان يسقط منها واحد ونضرب الباقي في الاصل فيخرج فيجتمع من ذلك اعني ضرب
خمسة في تسعة اثنان وسبعون اقترانا واذا سقط النصف من ذلك بقي ستة وثلثون
اقترانا لكل مقدمتين معروفتين فان الاقترانات الحادثة عنهما هي ستة وثلثون

اقترانها ونحن نرسمها حتى سقع الكليات اربع آ كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج
في الشكل الاول موجبة كلية وفي الشكل الثاني لا ينتج وفي الثالث ينتج موجبة جزئية
ب كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية في الاشكال الثلثة لا ينتج ج كبرى سالبة كلية
وصغرى موجبة كلية ينتج في الشكل الاول سالبة كلية وفي الشكل الثاني سالبة جزئية
د كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج في الشكل الثاني سالبة كلية وفي الاول والثالث لا ينتج
الجزئيات اربع آ كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج
ب كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج ج كبرى سالبة
جزئية وصغرى سالبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج د كبرى موجبة كلية وصغرى
سالبة جزئية في الاشكال الثلثة غير ناتج المهملات ترتيبها ترتيب الجزئيات
وهي ايضا غير ناتجة في واحد من الاشكال الثلثة كليات وجزئيات عددها ثمانية كبرى كلية
وصغرى جزئية اربعة آ كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج في الشكل الاول
والثالث موجبة جزئية وفي الثاني لا ينتج ب كبرى سالبة كلية وموجبة جزئية ينتج في الاشكال
الثلثة سالبة جزئية ج كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية غير ناتج في احدها د كبرى
موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج في الشكل الثاني سالبة جزئية ولا ينتج في الاول
والثالث وكبرى جزئية وصغرى كلية اربعة
كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج في الشكل الثالث موجبة جزئية وناتجة

فى

في الاثنين ب كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج في الشكل الثالث سالبة جزئية
ولا ينتج في الاخرين ج كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية غير ناتج في احدها د كبرى موجبة جزئية
وصغرى سالبة كلية لا ينتج في احدها كليات ومهملات عددها ثمانية صورتها صورة
الكليات والجزئيات الناتجة فيها ناتجة وغير الناتجة غير ناتجة جزئيات ومهملات
عددها ثمانية وهي غير ناتجة ولا في واحد من الاشكال الثلثة فتصير جميع الاقترانات
ستة وثلثين اقترانا اربعة كليات واربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية
كليات وجزئيات وثمانية كليات ومهملات منها الناتج في الشكل الاول اربعة
وفي الثاني اربعة وفي الثالث ستة فيصير الجميع اربعة عشر واذا اسقطت وسقطت
التكرار فيها عادت الى ثمانية سوى المهملات فانها والجزئيات واحد وعددها
ثمانية منها في الشكل الاول اثنان وفي الثاني اثنان وفي الثالث اربعة واسقطنا ذكر
المهملات لانها والجزئيات واحد والثالث هو النظر في الشروط
والخواص اللازمة لكل واحد من الاشكال الثلثة والعامة له فنقول ان الاشياء العامة
للاشكال الثلثة عددها ستة الاول منها هو ان القياس لا يتم من مقدمتين جزئيتين
والثاني انه لا يتم من سالبتين والثالث ان النتيجة تتبع اخس ما في المقدمات
من الكمية والكيفية والرابع انه لا بد فيه من معنى الكلي والخامس انه لا بد فيه من معنى الايجاب
والسادس هو ان الذي يوجد في نتيجة كل واحد منها ليس هو الحد الاوسط لكن الى

سالبتين ويكون الحد الاعظم محمولا على الاصغر فاما الشروط التي تخص الشكل الاول
اما في مقدماته فهو ان يكون الكبرى كلية والصغرى موجبة واخص من هذا هو ان لا يكون
فيه سالبة جزئية والذي يخصه في وسطه ان يكون الاوسط فيه وسطا بالطبع موضوعا للاكبر
محمولا على الاصغر والذي يخصه في نتائجه انه ينتج المطالب الاربعة اعني الايجابين الكلي
والجزئي والسلبين الكلي والجزئي واخص من هذا انه ينتج الايجاب الكلي فاما الشكل
الثاني فالذي يخصه في مقدماته هو ان يكون الكبرى كلية والصغرى مخالفة لها في الكيفية
وفي وسطه ان يكون الاوسط فيه محمولا على الطرفين وفي نتائجه ان ينتج السوالب
حسب والذي يخص الشكل الثالث في مقدماته هو ان يكون الصغرى فيه موجبة
وان يكون احدهما كلية واخص من هذا هو انه سايغ فيه ان يكون كبراه جزئية والذي
في وسطه ان يكون موضوعا للطرفين جميعا والذي يخصه في نتائجه هو ان ينتج نتائج
جزئية موجبات وسالبات والرابع اعطا السبب الذي من اجله استعمل ارسطوطاليس
في الاقترانات اسماء هندسية فسمى جزء المقدمة حدا والمقدمة بعدا وتاليف المقدمتين
شكلا فنقول انه استعمل هذه الاسماء لمكان الشبه الواقع بين اقتران القياس وبين
الاشكال الهندسية وذلك انه عندما يقرن المقدمات تحصل لها اما شكل الخط
المستقيم او شكل المثلث وهذا على ضربين اما منكوس واما غير منكوس فالشكل الاول
شبيه بالخط اذ كان الاوسط فيه بين الطرفين والشكل الثاني يشبه المثلث الذي

راس

راسه الى فوق من قبل ان الاوسط فيه محمول على الطرفين والشكل الثالث يشبه مثلثا
منكوسا راسه الى اسفل لان الاوسط فيه موضوع للطرفين واما تسمية المقدمة بعدا فلانها
للخط وجزءها حدا فلانه شبيه للنقطة والخامس هو النظر في ترتيب الاشكال
فنقول ان الشكل الاول استحق الاولية بحسب اسباب الاول منها انه كامل
اعني ان نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدماته والاثنان الاخران غير كاملين والثاني
انه يبين به جميع المطالب الاربعة والثالث ان الحد الاوسط فيه لازم لمرتبته اعني انه
بالطبع اوسط من قبل ان موضوع الاكبر محمول على الاصغر والرابع ان العلوم
البرهانية اياه تستعمل وهو الذي في طباع الناس كانه مركوز فيها والخامس ان عنه
يتولد الشكلان الاخران وذلك انه لما كان الشكل الاول فيه صغرى موجبة وكبرى
كلية وللشكل واحد منها عكس متى عكس الكبرى تولد الشكل الثاني لانها اثرت من
الصغرى واذا عكست صار الموضوع فيها محمولا وهو الاوسط وقد كان محمولا
على الاصغر فيصير الاوسط محمولا على الطرفين جميعا ومتى عكس الصغرى يتولد الشكل
الثالث والاوسط فيه موضوع للطرفين جميعا فهذه المعاني التي جرت العادة
بالنظر فيها قبل الكلام في كل واحد من الاشكال فلناخذ الان في النظر في
الشكل الاول وقد كنا قلنا لم رتب هذا الشكل اولا وعددنا شروطه وخواصه
في مقدماته ووسطه ونتائجه وقد بقي علينا ان نعدد الاشياء التي تسميها ارسطوطاليس

[illegible]

تسليمها غير بيان في هذا الموضع وعددها خمسة الاول منها هو ان القياس البسيط
انما يتم من مقدمتين ومن ثلثة حدود وان يتكرر بين المقدمتين حد اوسط والثانية
ان الاشكال ثلثة والثالث ان القياس لا يتم الا بمقدمة كلية موجبة والرابع انه من جزئيتين
وسالبتين ومهملتين لا ينتج قياس والخامس ان النتيجة تتبع اخس ما في المقدمات
في الكيفية والكمية لا في الجهة وبسبب تسليمه لهذه كلها انه لو اخذ في ان يبينها لاحتاج
الى ان يستعمل في بيانها صورة القياس المستقيم وهذا مما لم نعلمه بعد وينبغي ان يعلم ان الذي
فعله ارسطوطاليس في كل واحد من الاشكال هو انه لما كانت الاقترانات الموجودة
في كل شكل تنقسم الى القياسية وغير القياسية فهو يعلمنا القياسية بان يوقفنا على شروطها
وخواصها وغير القياسية بان يرينا انها لا يلزم نظاما واحدا في جميع المواد وينتج
ابدا نتيجة واحدة وارسطوطاليس يبدا بتعليمنا صورة القياس في المادة الوجودية
لانه البسيط ولانه الاعم وهو يزعم ان عدد الاقترانات القياسية التي في الشكل الاول
ستة اقترانات كليان احدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة كلية
مثال ذلك قولنا آ على كل ب وب على كل ج فا على كل ج والثاني من كبرى سالبة كلية
وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا آ ولا على شيء من ب وب على كل ج
فا ولا على شيء ج لان كل ج واحد من ب واثنان جزئيان الاول منهما من
كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية مثال ذلك قولنا آ على كل ب

فصل قياس المستقيم

فصل في الشكل الاول

وب على بعض ج فا على بعض ج لان بعض ج واحد من ب والثاني من كبرى سالبة
كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية مثال ذلك قولنا ا ولا على شيء من ب وب
على بعض ج فا ليس على بعض ج لان بعض ج واحد من ب واثنان مهملان
الاول منهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج موجبة مهملة مثال ذلك قولنا
آ على كل ب وب على ج بالاهمال فا على ج بالاهمال والثاني من كبرى سالبة
كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج سالبة مهملة مثال ذلك قولنا ا ولا على شيء من ب وب على ج
فا ليس على ج بالاهمال لان ج واحد من ب وارسطوطاليس يزعم ان حكم
المهملة والجزئية واحد فيضيف الاقترانين المهملين الى الجزئيين فيصير جميع
الاقترانات القياسية في الشكل الاول اربعة ولان كل مقدمتين يحدث عنهما
ستة عشر اقترانا فاذا سقطت منها الستة الاقترانات القياسية بقي عشرة
اقترانات وارسطو يزعم انها غير قياسية من قبل انا نجدها في كثير من المواد ينتج الاضداد
اعني الايجاب الكلي والسلب الكلي والموجبة الكلية ونقيضها الموجبة الجزئية والسالبة
الكلية ونقيضها السالبة الجزئية ومن يرفع بعضها بعضا رفع التضاد ورفع النقيض
فاي نتيجة انتجت رفعها اما ضدها او نقيضها فلا يلزم عن هذه الاقترانات مطلوب
من المطالب الاربعة وكل قياس نحو مطلوب فلنقتصر بحسب ما قد بقي علينا ان
نرسم جميع الاقترانات غير القياسية ونورد الامثلة عليها من المواد مثل ما فعل ارسطوطاليس

التي يحبها يلزم منها الاضداد ويخرج من ان يكون قياسية فالضرب الاول من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلي فهي الناطق
والفرس مع الانسان والحدود التي يلزم منها السلب الكلي فهي الناطق والفرس مع الحمار
والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب
الكلي فهي الحي والانسان والفرس ع السلب الكلي فهي الحي والانسان والحجر والضرب
الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود والتي يستعمل فيها من الحدود المتقدم
في الضرب الاول من الاقترانات غير القياسية والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية
وصغرى سالبة جزئية والحدود والتي بها يظهر انه غير ناتج من حدود والضرب الثاني
والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود التي تنتج منها
الايجاب الكلي ~~الحي~~ من الخير والعفة والحكمة والتي تنتج منها السلب الكلي الخير
والعفة والجهل والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية والحدود
التي تنتج منها الايجاب الكلي الابيض والفرس والغراب والضرب السابع من
كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية والحدود على مثل ما تقدم في الضرب الذي قبله
والضرب الثامن كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة ~~جزئية~~ كلية والحدود الخير والعفة
والحكمة والخير والعفة والجهل والضرب التاسع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة
مهملة وحدوده ذلك من حدود الذي صغراه سالبة جزئية والضرب العاشر من

كبرى موجبة

كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة والحدود فيها الحدود التي في القياس الذي صغراه
سالبة جزئية والضرب الحادي عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى موجبة كلية والحدود
فيه من حدود الضرب الذي كبراه موجبة جزئية والضرب الثاني عشر من كبرى سالبة
مهملة وصغرى سالبة كلية وحدوده من حدود الذي كبراه سالبة جزئية والضرب
الثالث عشر من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية وحدوده حدود الذي كبراه سالبة
جزئية والضرب الرابع عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية والحدود المستعملة فيه
من الحدود المستعملة في الذي كبراه موجبة جزئية وقد بقي ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات
واربعة مهملات وثمانية جزئيات ومهملات وارسطوطاليس يجمعها معا ويرى
انها غير ناتجة لحدود واحدة باعيانها اما الحدود التي تنتج ايجابا كليا فهي
الحي والابيض والانسان والتي تنتج السلب الكلي من الحي والابيض مع الحجر
ونحن نضعها حتى يظهر المهملات موجبتان سالبتان سالبة وموجبة
موجبة وسالبة الجزئيات موجبتان سالبتان سالبة وموجبة
موجبة وسالبة الجزئيات والمهملات كبرى جزئية وصغرى مهملة موجبتان
سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة كبرى مهملة وصغرى جزئية موجبتان
سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة واذ قد فرغنا من الكلام في الشكل
الاول فلنأخذ في الشكل الثاني ولنجر على العادة في ايراد الاقترانات الكلية.

الشكل الثاني

وغير القياسية وعدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل اربعة لان ارسطوطاليس
يسقط المهملتين والجزئيتين الى ضربين من قبل ان المهمل والجزئي الضرب الاول
منها كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية وليظهر نتيجة ويصير كالاول بعكس
الكبرى مقدمة مثاله قولنا آ ولا على شيء من ب و آ على كل ج فب ولا على شيء من ج
فاذا عكست الكبرى وهي القائلة آ ولا على شيء من ب فان ب ولا
على شيء من آ و آ على كل ج فب ولا على شيء من ج وهذا هو الضرب الثاني من الشكل
الاول والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية نتيجته سالبة كلية
وهذا يكمل بعكس الصغرى والنتيجة وهذا مثل قولنا آ على كل ب و آ ولا على شيء من ج
فب ولا على شيء من ج فاذا عكست الصغرى صارت ج ولا على شيء من آ
و آ على كل ب فينتج ج ولا على شيء من ب ولان السالبة الكلية منعكس
فالتصير ب ولا على شيء من ج والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج سالبة جزئية ويكمل نتيجته بعكس الكبرى وهذا مثل قولنا آ ولا على شيء من ب
و آ على بعض ج فب ليست على بعض ج فالمقدمة القائلة آ ولا على شيء من ب
ينعكس على المقدمة القائلة ب ولا على شيء من آ و آ على بعض ج فب ليست على بعض ج
وهذا هو الضرب الرابع كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية
مثاله قولنا آ على كل ب و آ ليست على بعض ج فب ليست على بعض ج

وهذا

وهذا الاقتران لا طريق الى اظهار نتيجته بالعكس لان الكبرى منه مقدمة موجبة كلية فان عكست
انعكست على موجبة جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والصغرى منه مقدمة لا تنعكس
لانها سالبة جزئية فارسطوطاليس يظهر نتيجته بالخلف ونتيجته سالبة جزئية مثل قولنا ب
ليست على بعض ج ونقول ان لم يكن سالبة جزئية فليكن موجبة كلية مثل قولنا آ على كل ج وليضف
الى ذلك المقدمة القائلة آ موجودة في كل ب فينتج من ذلك من الضرب الاول من الشكل الاول
ان موجود في كل ج وقد كانت ليس في بعضها وهذا محال فاذن ب ليست في بعض ج والضرب
الخامس المهمل والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة ينتج سالبة مهملة وتبين
نتيجته بعكس الكبرى وهذا مثل قولنا آ ولا على شيء من ب و آ على ج فب ليست على ج وهذا
تبين بعكس الكبرى ورد الاقتران الى الاقتران السادس من الشكل الاول المهمل الرابع
والضرب السادس المهمل الرابع كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة ينتج سالبة وتبين
بالخلف على ما مضى في الضرب الرابع فهذه هي الاقترانات القياسية فاما الاقترانات الغير
القياسية فعددها ثمانية اقترانات اثنان كليان واربعة جزئية واربعة مهملة واثنان من
كبرى كلية وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى كلية وثمانية من جزئية ومهملة فالضرب
الاول من الكليات وهو الذي من موجبتين اعني من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية اما
الحد الذي يلزم فيها الايجاب الكلي فمثل الجوهر والحي والانسان والذي يلزم فيها السلب
الكلي فمثل الجوهر والحي والحجر والاوسط هو الجوهر والضرب الثاني الذي من سالبتين اعني من

من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية واما الحدود التي ينتج الايجاب الكلي فالحط والحي
والانسان والتي ينتج السلب الكلي فالحط والحي والحجر والاوسط الحط والضرب الثالث
من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية اما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فالابيض
والققنس والحمام والاوسط الابيض فاما حدود ينتج فيها الايجاب الكلي فلا طريق الى
وجدانها من قبل ان الصغرى في هذا الشكل تصدق مع السالبة الجزئية واذا كان الامر
على هذا اعادها الى الاقتران الرابع وهو قياسي وساواه وهو منتج سالبة جزئية
فان وجد له حدود ينتج منها الايجاب الكلي وهو مع السلب الجزئي انتج اقتران ما قياسي
جزئي النقيض وهذا ممتنع لكن الموجبة الجزئية وان كانت تصدق في المادة الممكنة
مع السالبة الجزئية فهي في المادة الضرورية تصدق مع الموجبة الكلية فتصير الاقتران
من موجبتين كليتين وهذا الامتنع والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية
اما الحدود التي تنتج منها السلب الكلي فيوجد من الاسود والثلج والحي فاما الايجاب الكلي
فلا طريق الى وجدان حدود تنتج منها من قبل ان الصغرى التي هي سالبة جزئية تصدق
في المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فيعود الاقتران قياسيا منتج سالبا جزئيا فيلزم في
اقتران قياسي ان تنتج المتناقضين وهذا محال لانها وان صدقت مع الموجبة الجزئية
في المادة الممكنة فانها تصدق مع السالبة الكلية في المادة الممتنعة فيصير الاقتران
من سالبتين وهذا الانتاج في واحد من الاشكال والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية

وصغرى

وصغرى موجبة كلية فالحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي الابيض والحي والققنس والتي
يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحي والثلج والاوسط الابيض والضرب السادس من كبرى
سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فهي الابيض والحي
والغراب والتي يلزم فيها السلب الكلي الابيض والحجر والغراب والاوسط الابيض والضرب
السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي
والحجر والجوهر والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والحجر والعلم والاوسط الحي والضرب
الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي
فالحي والجوهر والغراب والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والابيض والغراب والاوسط
الحي والضرب التاسع وهو من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة مهملة والضرب العاشر وهو
من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة والضرب الحادي عشر وهو من كبرى موجبة مهملة وصغرى
موجبة كلية والضرب الثاني عشر وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب
الثالث عشر وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب الثالث عشر
وهو من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية والضرب الرابع عشر وهو من كبرى سالبة مهملة
وصغرى موجبة كلية والحدود المستعملة فيها هي الحدود المستعملة في الاقترانات التي
استعمل فيها مكان المقدم المهمل مقدمة جزئية وقد بقي من الاقترانات ستة عشر اقترانا
اربعة جزئيات واربعة مهملات وثمانية مؤلفة من جزئية ومهملة منها اربعة من كبرى جزئية

وصغرى مهملة واربعة في كبرى مهملة وصغرى جزئية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالابيض والحي والانسان فالحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالابيض والحي وغير الباقي والابيض

ويتبين ان نصف هذه الستة عشر الاقتران الجزئيات موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة المهملات موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة الجزئيات كبرى جزئية وصغرى مهملة موجبتان سالبتان سالبة وموجبة موجبة وسالبة المهملات كبرى مهملة وصغرى جزئية موجبتان سالبتان سالبة وموجبة وموجبة وسالبة وههنا ينقطع الكلام في الشكل الثاني ويحسن ان نشفعه بالنظر في الشكل الثالث ونجري على الرسم في تعديد الاقترانات القياسية وغير القياسية فنقول ان عدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل ستة كليتان واربعة جزئية ويتبين ان بعض ان الاقترانات الكلية انما دعيت كلية اما لانه قيل ان مقدمتيها كليتان او لانه قيل ان النتيجة كلية والجزئية انما دعيت جزئية اما لانه قيل ان احدى مقدمتيها جزئية او لانه قيل ان نتيجتها جزئية وكذلك المهملة فالضرب الاول من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ونتيجته يظهر ويكمل بعكس الصغرى ورد الاقتران الى الاقتران الثالث من الشكل الاول بمنزلة قولنا آ على كل ب وج على كل ب فآ على بعض ج وذلك ان الصغرى ينعكس فيصير ب على بعض ج وآ على كل ب فآ على بعض ج فارسطو يريد الحق باقي هذا الشكل باستعمال الافتراض وهو ان نفرض من الاوسط شيئا جزئيا

الشكل الثالث

والسبب

والسبب الذي من اجله استعمل الافتراض هو انه لما كان في الشكل الثالث يلوح اقتران قياسي من موجبتين كليتين وكانت النفس لا تذعن بسرعة ان يلزم موجبة جزئية عن موجبتين كليتين وكان النفس لا تذعن بسرعة ان تلزم موجبة جزئية عن موجبتين كليتين فلهذا اما احتاج الى استعمال الافتراض ويبين ان المحمول على بعض الموضوع والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية وهذا يكمل بعكس الصغرى ورد الاقتران الى الاقتران الرابع من الشكل الاول بمنزلة قولنا آ ولا على شي من ب وج على كل ب فآ ليس على بعض ج وذلك ان المقدمة الصغرى تصير ب على بعض ج وآ ولا على شي من ب فآ ليس على بعض ج وقد تبين ذلك بالافتراض ايضا والضرب الثالث من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ويظهر نتيجته بعكس الكبرى والنتيجة بمنزلة قولنا آ على بعض ب وج على كل ب فآ على بعض ج فاذا عكست آ على بعض ب صارت ب على بعض آ وج على كل ب فيصير ج على بعض آ وهذا ينعكس فيصير آ على بعض ج والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ويظهر نتيجته بعكس الصغرى بمنزلة قولنا آ على كل ب وج على بعض ب فآ على بعض ج فاذا عكست الصغرى يصير ب على بعض ج وآ على كل ب فآ على بعض ج وارسطوطاليس يعتقد هذا الثالث والذي قبله الرابع والضرب الخامس من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ ليس على بعض ب

وجـ على كل ب فآ ليس على بعض جـ ولا طريق الى اظهار النتيجة بالعكس لان الكبرى فيه
لا تنعكس لانها سالبة جزئية والصغرى ان انعكست صار القياس من جزئيتين وارسطوطاليس
بينه بالخلف على هذه الصفة وهو انه ان لم يكن نتيجته سالبة جزئية فلتكن موجبة كلية [illegible]
قولنا آ على كل جـ ونضيفها الى هذه جـ على كل ب فيصير آ على كل ب وقد كانت ليست
على بعضها وهذا شنع فاذن آ ليس على بعض جـ وهذا الضرب يعلم ما ذكرنا في
سادسا لا خامسا والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج
سالبة جزئية ويظهر نتيجته بعكس الصغرى وبيانه اقول ان آ ولا على شيء من ب وجـ على
بعض ب فآ ليس على بعض جـ وذلك ان المقدمة القائلة جـ على بعض ب ينعكس
الى المقدمة ب على بعض جـ وآ ولا على شيء من ب فآ ليس على بعض جـ وما ذكرنا في
تحصيل هذا الصنف خامسا لا سادسا والضرب السابع وهو من كبرى موجبة كلية وصغرى
موجبة مهملة وصورته صورة الضرب الرابع والضرب الثامن وهو من كبرى سالبة مهملة
وصغرى موجبة كلية فصورته كصورة الضرب الخامس والضرب التاسع وهو من
كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة وصورته كصورة الضرب السادس وههنا نقطع
الكلام في الاقترانات القياسية فاما الاقترانات غير القياسية فعددها ستة وثلثون
اقترانا اثنان كليات واربعة جزئية واربعة مهملة واربعة كلية وجزئية واربعة كلية
ومهملة وثمانية جزئية ومهملة فالضرب الاول من الكليات من كبرى سالبة كلية

وصغرى

وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والفرس وغير الباقي
واما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والفرس والانسان والاوسط الفرس واما الحدود
التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي وغير الباقي والانسان والاوسط الانسان والضرب الثاني
من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فهي الغراب والثلج
والبياض والاوسط البياض واما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فانها لا توجد قيل لان السالبة
الجزئية في المادة الممكنة تصدق مع الموجبة الجزئية فيصير قوة الاقتران قياسي ينتج سلبا جزئيا
وهو الاقتران الذي من كبرى سالبة وصغرى موجبة جزئية وهذا الضرب الخامس من هذا الشكل
وكان يلزم ان ينتج اقتران قياسي النقيضين وهو محال انها وان كانت تصدق في المادة
الممكنة مع الموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة تصدق مع السالبة الكلية فيصير الاقتران من
سالبتين ولا ينتج والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكلي فالنامي والانسان والحي والاوسط النامي واما الحدود التي يلزم فيها السلب
الكلي فغير موجودة من قبل ان السالبة الجزئية تصدق مع الموجبة الجزئية فيصير قوة الاقتران
قوة اقتران قياسي مع موجبة جزئية وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة وهذا
لا ينتج جزئية وهو الثالث من هذا الشكل فلو وجدت حدود ينتج السلب الكلي لزم اقترانا
قياسا النقيضان لكنها وان كانت في المادة الممكنة تصدق مع الموجبة الجزئية
فهي في المادة الممتنعة تصدق مع السالبة الكلية فيحصل الاقتران من سالبتين والضرب الخامس

لحج كلام

من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فهي الحي والعلم و الثاني
والتي يلزم فيها الايجاب الكلي فهو الانسان والماشي والاوسط الماشي والضرب السادس من كبرى
موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية واما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والعلم والماشي
والاوسط الماشي والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة والضرب الثامن
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة والضرب التاسع من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة
كلية والضرب العاشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية وهي حيلة للمغرور بالتي استعملت
فيها بدل المهملة الجزئية والحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي والسلب الكلي واحدة وقد تبقى
علينا في الاقترانات غير القياسية عشر اقترانات اربعة جزئية واربعة مهملة وثلثة
جزئية ومهملة منها اربعة من كبرى جزئية وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى جزئية
وارسطوطاليس تعتبر منها في قرن واحد من قبل ان الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي
واحدة وكذلك السلب الكلي اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي فالحي والانسان
والابيض والاوسط لا ابيض والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي وغير الناس ولا بعض

ونحن نصف الجزئيات موجبتان سالبتان المهملات موجبتان سالبة وموجبة
~~سالبتان~~ سالبة وموجبة موجبة وسالبة سالبتان موجبة وسالبة
الجزئيات والمهملات كبرى جزئية وصغرى مهملة كبرى مهملة وصغرى جزئية
موجبتان سالبتان موجبتان سالبتان

سالبة

سالبة وموجبة موجبة وسالبة سالبة وموجبة موجبة وسالبة فهنا ينقطع الكلام
في الشكل الثالث ومن بعد هذا اخذ ارسطوطاليس في الايراد الاشياء التي تعم
الاشكال باسرها وبدل الاول منها هو ان السالبتين او المهملتين او الجزئيتين
لا يكون قياس من قبل انه لا يلزم عنهما شيء من الاضطرار والثاني هو ان الاقترانين
اللذين احدهما من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اللذين اخرجهما من ان يكونا قياسين
وقد يتم فيهما ان يكونا قياسين بوجه من الوجوه اما الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية
فيكون قياسا في الشكل الاول بعكس المقدمتين جميعا وفي الشكل الثالث بعكس الصغرى اما في
الاول فعلى مثل الصغرى ج ولا على شيء من ب وب على بعض آ فج ليست على بعض ا
واما في الشكل الثالث فعلى مثل الصغرى ج ولا على شيء من ب والف على كل ب
فج ليست على بعض آ واما الذي من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما في الشكل الاول
فيجري على مثل الصغرى ح ولا على شيء من ب وا على بعض ب فج ليست على بعض ا
وقد جرت عادة المفسرين ان يسموا هذه الاقترانات بالمشبهة القياسية
وذلك انها تنتج غير المطلوب وهذا هو الفرق بينها وبين الاقترانين اللذين
في الشكل الثاني والثالث اللذين ينتجان بعكس النتيجة وذلك ان تلك ان تنتجا
غير المطلوب فبعد عكس النتيجة ينتجان المطلوب فاما هذه فلا طريق الى عكس نتيجتها
اذا كانت سالبة جزئية والثالث هو ان اعتقد مثل المهملة والقياس الجزئية واحدة

اذ لا يلزم من المقدمة المهملة والمقدمة الجزئية واحدة ومن بعد ما اورد الاشتراكات التي تعم الاشكال
باسرها اخذ في ان يورد الاشتراكات التي تعم الشكل الثاني والثالث فهو يقول
ان هذين الشكلين يشتركان في ان نتائجهما يظهر وجوبها بعد ما نبهنا ويصير كاملة
اما بالعكس او ببرهان الخلف او بالجميع فهذا مما يشترك فيه الشكل الثاني والثالث
والضربان الجزئيان من الشكل الاول ويقول انها باسرها مفتقرة محتاجة الى الضربين
الاولين من الشكل الاول وذلك ان ذينك الضربين يجريان مجرى المبدئين في القياس
وهما الاثنان اللذان في العقل وذلك ان مقاييس الشكل الثاني اما الكليات فيظهر
بردها الى الضرب الثاني من الشكل الاول واما الجزئيات فبردها الى الضرب الرابع
من الشكل الاول واما الشكل الثالث فيظهر نتائجه بردها الى الضربين الجزئيين من الشكل
الاول فاما الضربان الجزئيان من الشكل الاول فيظهر نتائجها اكثر اذا استعمل فيها برهان
الخلف وعند ما يرسم نتائجها يتبين انها بالضربين الكليين في الشكل الثاني وهنا
فيظهر نتائجها بردها الى الضرب الثاني من الشكل الاول فاذن جميع الضروب القياسية
ما سوى الضربين الكليين من الشكل الاول مفتقرة محتاجة الى الشكل الاول وههنا
ينقطع الكلام في اصول الحدود الثلاثة وسيقول الباقي في الجزو الذي يتلو فاما نحن
فنحو نحو سنن ارسطوطاليس والاخذ في النظر في صورة القياس من المادة الضرورية
وارسطوطاليس يورد الوفاق بين المقاييس الضرورية والمقاييس الوجودية والخلاف

طر
ويقول الحكيم الذي القرا

في اختلاط القياس من الوجودية والضرورية

بينهما

والخلاف بينهما ويقول ان الخلاف بينهما من قبل المادة وذلك ان المادة
تلك المقدمات الضرورية والوفاق بينهما هو ان الشروط التي بها يتم القياس الوجودي
بها بعينها يتم القياس الضروري وعدد الضروب القياسية فيهما واحد في الشكل الاول
اربعة كليان وجزئيان وفي الشكل الثاني ستة كليان واربعة جزئية وعدد نتائجها واحد
والاشياء التي يظهر بها النتايج واحدة وعكس السالبة الكلية فيهما واحد وكذلك معنى القول
على الكل ولا على شي منه والنتايج التي يظهر بالعكس والمقدمات وجودية لا طريق الى ابانتها
بالخلف وهي ضرورية من قبل انها ان ثبت بالخلف وضع النتيجة ممكنة لا احتجنا
الى استعمال قياس مولف من ضروري وممكن وهذا لم يعلمه ارسطوطاليس بعد لكن الظهار
ما تم بالافتراض في الشكل بعينه التي هي فيه وهذا بان نفرض من الاوسط ما لا يقال عليه الاصغر
في الشكل الثاني والاكبر في الشكل الثالث فيظهر به كان النتيجة سالبة جزئية وههنا
ينقطع الكلام في المقاييس الضرورية ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في الكلام في
القياس المولف من المقدمات المختلطة من وجودي وضروري فهو مبتدا بالنظر في المقاييس
الكائنة في الشكل الاول وهو يقول انه ~~الكل~~ اولا انه يكون ان الذي يبلغ حتى يكون
النتيجة ضرورية ومتى يكون وجودية وذلك ان الكبرى ضرورية والصغرى وجودية
فالنتيجة ضرورية ومثال عددا المقدمات القياسية في الشكل الاول مثال الاول منها ان
كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية فالنتيجة كلية ضرورية مثل ان

في اختلاط القياس من الوجودية والضرورية

١١٧

آ على كل ب من الاضطرار و ب على كل ج وجودا فا على كل ج من الاضطرار من قبل ان
ج واحد من ب والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية
والنتيجة موجبة كلية وجودية بمنزلة قولنا آ على كل ج وجودا و ب على كل ج من الاضطرار
فا على كل ج وجودا من قبل ان ج واحد من ب والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية
ضرورية ومن صغرى موجبة كلية وجودية النتيجة سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا آ ولا على
شيء من ب من الاضطرار و ب على كل ج وجودا فا ولا على شيء من ج من الاضطرار
من قبل ان ج واحد من ب والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة
كلية ضرورية والنتيجة سالبة وجودية بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وجودا و ب
على كل ج من الاضطرار فا ولا على شيء من ج وجودا من قبل ان ج واحد من ب
والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب
من الاضطرار و ب على بعض ج وجودا فا على بعض ج من الاضطرار لان ج واحد من ب
والضرب السادس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة
موجبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار
فا على بعض ج وجودا لان ج واحد من ب والضرب السابع من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية والنتيجة سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا
آ ولا على شيء من ب من الاضطرار و ب على بعض ج وجودا فا

ليس

ليس على بعض ج من الاضطرار لان ج واحد من ب والضرب الثامن من كبرى سالبة
كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة سالبة جزئية وجودية بمنزلة
قولنا ا ولا على شيء من ب وجودا و ب على بعض ج من الاضطرار فا ليس على بعض ج
وجودا لان ج واحد من ب فهذه هي ضروب الشكل الاول فاما ضروب الشكل
الثاني فمنها الاول منها من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية
ينتج سالبة كلية ضرورية وهذا الضرب يكمل ويظهر نتيجته بعكس السالبة الكلية بمنزلة
قولنا آ ولا على شيء من ب من الاضطرار و آ على كل ج وجودا فب ولا على شيء من ج
من الاضطرار والضرب الثاني من كبرى سالبة وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية
ينتج سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا آ ولا شيء من ب وجودا و ا على كل ج من الاضطرار
فب ولا على شيء من ج وجودا وهذا الضرب يكمل بعكس السالبة الكلية الوجودية والضرب
الثالث من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة وجودية بمنزلة
قولنا ا على كل ب من الاضطرار و آ ولا على شيء من ج وجودا فب ولا على شيء
من ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الوجودية وعكس
النتيجة والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج
سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا آ على كل ب وجودا و آ ولا على شيء من ج من الاضطرار
فب ولا على شيء من ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية وعكس النتيجة

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ضرورية مثل قولنا ولا على شي من ب ج من الاضطرار وآ على بعض ج وجودا فب ليست
على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الضرورية
والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة
جزئية وجودية مثل قولنا ولا على شي من ب وجودا وب على بعض ج من الاضطرار
فب ليست على بعض ج وهذا الضرب يصير كاملا بعكس السالبة الكلية الوجودية والضرب
السابع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
وجودية وهذا الضرب يتبين بالحدود وهي الحيوان والانسان والابيض فالحيوان على
كل انسان من الاضطرار وهو ليس على بعض الابيض وجودا فالانسان ليس على بعض
الابيض وجودا والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية
ضرورية اما ارسطوطاليس فيعتقد ان نتيجته سالبة جزئية وجودية مثل قولنا
ا على كل ب وجودا وب ليس على بعض ج من الاضطرار فب ليست
على بعض ج وجودا واما للمشائين فيعتقدان نتيجته سالبة جزئية ضرورية
وهذا الضرب يتبين بالحدود والباقية في الضروب التي تقدم فهذه هي الضروب
القياسية التي في الشكل الثاني فاما الضروب القياسية التي في الشكل الثالث
فاثنا عشر ضربا الضرب الاول منها من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية

في الشكل الثالث

وجودية

وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية مثل قولنا آ على كل ب من الاضطرار وج على كل ب وجودا
فا على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الوجودية
والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة
جزئية ضرورية مثل قولنا ا على كل ب وجودا وج على كل ب من الاضطرار
فا على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى والنتيجة والضرب
الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية
مثل قولنا ولا على شي من ب من الاضطرار وج على كل ب وجودا فا ليست
على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الوجودية
والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة
جزئية وجودا مثل قولنا آ ولا على شي من ب وجودا وج على كل ب من الاضطرار
فا ليست على بعض ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الضرورية
والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية
ينتج سالبة جزئية وجودية مثل قولنا ا على بعض ب وجودا وج على كل ب من
الاضطرار فا على بعض ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى منه
والنتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية
ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية مثل قولنا آ على بعض ب وجودا وج على كل ب من الاضطرار

فا على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة والضرب الثامن
من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية مثل قولنا ا
على كل ب من الاضطرار وج على بعض ب وجودا فا على بعض ج من الاضطرار وهذا
الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة جزئية وجودية مثل قولنا ا على كل ب وجودا وج على
بعض ب من الاضطرار فا على بعض ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى
منه والضرب العاشر من كبرى سالبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة
جزئية وجودية مثل قولنا ا ليست على بعض ب من الاضطرار وج على كل ب وجودا وهذا
الضرب يبين بالحدود التي ينتج بها بين الشيطان والحي والانسان والحد الاوسط الى الضرب
الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية
ضرورية مثل قولنا ا ولا على شي من ب من الاضطرار وج على بعض ب وجودا فا ليست
على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثاني عشر
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية مثل
قولنا ا ولا على شي من ب وجودا وج على بعض ب من الاضطرار فا ليست على بعض ج وجودا
وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه فقد اتينا على تعديد الضروب القياسية الكائنة
من مقدمتين مختلطتين في الشكل الثالث وبالجملة في الاشكال الثلثة وبينا ان الاقترانات

بنتيجتها

بنتيجتها ضرورية وايها نتيجتها وجودية فاما ثامسطيوس وجماعة من المفسرين الاجلة فيعتقدون
ان نتائجها باسرها وجودية لانهم يعتقدون ان النتيجة تتبع اخس ما في المقدمات في الكمية والكيفية
في الكم والكيف والجهة وارسطو من بعد ذلك ياخذ في تعليمنا صورة القياس في المادة الممكنة
ولما كان الممكن اسما مشتركا يقع على معان كثيرة فهو يذكر المعنى الذي كلامه فيه فنقول
ان الممكن الذي كلامنا فيه هو الذي ليس بضروري وان فرض موجودا لم يلزم محال وهذا
هو الممكن الخاص اعني الذي هو غير موجود ويمكن فيه ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ودائما
اذ ان لم يكن ليس بضروري فهو ضروري وما كان ضروريا فهو غير ممكن ومن بعد ذكره الممكن
الذي كلامه فيه يعلمنا عكسه فنقول ان العكس الممكن هو اشتراك مقدمتين في حدودهما ولصدق
والخلاف في الكيفية مثل قولنا ممكن ان يوجد كل انسان كاتبا وبالجملة العكس الممكن
هو صدق السالبة مع الموجبة كليتين كانتا او جزئيتين او مهملتين واعني بالسالبة
الممكن لكن السالبة الممكنة التي هي موجبة معدولة ومن بعد تعليمه عكس الممكن المطلق يعلم
الممكن ويعلمنا عكوسا الى ضرب لكل واحد من اقسامه وهو يقسم الممكن الى ثلثة اقسام
الى الممكن الذي على الاكثر مثل قولنا كل انسان ذو خمس اصابع وهو الذي يسميه الطبيعي
وذلك ان الطبيعة تعمل في مني الانسان انسانا وقد يجوز ان لا تعمل الطبيعة
في مني الانسان انسانا لعلة موافقة المادة والى الممكن الذي على التساوي وهو الذي
يسميه الروية مثل التصرف في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك

الفصل 12 الكلام في الممكن

والى الممكن الذي على الاقل وهو الذي كونه في الندرة مثل حدوث الحمرة في الشاطر او وقوعه بصيف
فاما عكس الممكن الذي على الاكثر فهو اشتراك نقيضين في حد واحد واختلاف الكيفية وثبات الكم
والصدق فان الممكن ان يوجد فيه ان لصدق ما ممكن ان لا يوجد لان امكان الوجود
فيه اكثر من امكان لا يوجد والذي على التساوي فهو الذي امكان الوجود واللاوجود
بالسواء والذي على الاقل فهو الذي امكان الوجود فيه اقل من لا امكانه وما كان الممكن
الخاص ينقسم الى هذه اقسام فيجب ان يحصل القسم الذي منه وعليه يجري القياس ومن الممكن
الذي على الاكثر قيل ان الذي على التساوي غير محصل والذي على الندرة فهو غير دائم وامكانه
يجري على الايه التامة والمحصلة ثم بعد فراغ ارسطوطاليس من هذه الاشياء ياخذ في تعليمنا
صورة القياس في الممكنة وهو مبتدئ بتعليمنا ذلك في الشكل الاول ونقول ان عدد الضروب
القياسية في الشكل الاول ثمانية اربعة منها كاملة واربعة غير كاملة الاول منها من كبرى موجبة كلية
ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة ~~نتيجة~~ ينتج موجبة كلية ممكنة مثل قولنا آ ممكن ان يوجد لكل ب و ب
ممكن ان يوجد لكل ج فالممكن ان يوجد لكل ج والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى
موجبة كلية ينتج سالبة كلية ممكنة مثل قولنا آ ممكن ان لا يوجد لكل ب و ب ممكن ان
يوجد لكل ج فالممكن ان لا يوجد لكل ج والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى
موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة مثل قولنا آ ممكن ان يوجد لكل ب و ب ممكن ان يوجد لبعض ج
فالممكن ان يوجد لبعض ج والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة

ان حر
الا امكان

والاكثر الممكنة

ينتج سالبة جزئية ممكنة مثل قولنا آ ممكن ان لا يوجد لكل ب و ب ممكن ان يوجد لبعض ج
فالممكن ان لا يوجد لبعض ج والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة
ينتج سالبة كلية ممكنة مثل قولنا آ ممكن ان لا يوجد لشيء من ب و ب ممكن ان لا يوجد لشيء من ج
فالممكن ان لا يوجد لشيء من ج وهذا الضرب غير كامل وانما يكمل بعكس الصغرى عكس الممكن
والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة مثل قولنا آ على كل
ب بالامكان و ب ولا على شيء من ج بالامكان فا على كل ج بالامكان وهذا الضرب
يكمل بعكس الصغرى العكس المكمل والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة مثل قولنا آ ولا على شيء من ب بالامكان و ب ليس على بعض ج
بالامكان فا ليس على بعض ج بالامكان وهذا الضرب ايضا يكمل بعكس الصغرى الممكنة والضرب
الثامن من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة مثل قولنا آ على كل ب بالامكان
و ب ليست على بعض ج بالامكان فا على بعض ج بالامكان وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى
العكس المكمل وهذه هي ضروب الشكل الاول الناتجة فاما باقي الضروب فكلها غير ناتجة
لانها عند تعليمها في المواد يعرض فيها الايجاب الكلي والسلب الكلي وهذا ان هذا ونحن نعد بعد هذا
باخذ في النظر في القياس المؤلف من ممكن ووجودي ونبلغ عدد الاقترانات القياسية الناتجة
في هذا الشكل اثني عشر اقترانا وجميع نتائجها ممكنة سوى القياس التي كبراها سالبة كلية
وجودية فانها ينتج سالبة الاضطرار بحسب ما قد والي برهان الخلف الضرب الاول من

الى كل ج
٩٦٠٦
ليس ج

من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية ممكنة نبينه بقولنا ا على كل ب بالامكان
و ب على كل ج وجودا فا على كل ج بالامكان لان ج واحد من ب وهذا الضرب كامل
والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ممكنة برهانه
قولنا ا ولا على شيء من ب بالامكان و ب على كل ج وجودا فا ولا على شيء من ج بالامكان
لان ج واحد من ب وهذا الضرب كامل والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة نبينه بقولنا ا على كل ب بالامكان
و ب على بعض ج وجودا فا على بعض ج بالامكان لان ج واحد من ب وهذا الضرب
كامل الضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة
جزئية ممكنة نبينه بقولنا ا ولا على شيء من ب بالامكان و ب على بعض ج وجودا
فليس ا على بعض ج بالامكان لان ج واحد من ب فهذه هي الضروب التي كبراها
ممكنة وصغراها وجودية وجميعها كاملة وقيل ان نميله عن الضروب التي كبراها وجودية وصغراها
ممكنة يبين انه متى كان لنا مقدم وتال لازم له من الاضطرار وكان المقدم كحال باقي الاحوال
اعني ضروريا او ممكنا او كذبا غير محال فان التالي ممتنع ان يكون بهذه الصفة نبينه ا و ب
ولنجعل آ هي المقدم و ب هي التالي فان كان آ ممكنة فان ب ممتنع ان يكون ممكنة وغير ممكنة اما
ممكنة فلانها موضوعة هكذا واما غير ممكنة فيجب العكس الكلي لمع التضاد ولكنا ان نرفع
التالي برفع المقدم وارسطوطاليس يجعل الالف مكان المقدمات والباء مكان النتيجة فنقول

انه ان كانت المقدمات محال فيجب ان يكون النتيجة كذلك المحال بعينها واذ قد قدمنا هذا
الاصل فلنعد الى سبيلنا فنقول والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية
ممكنة ينتج موجبة كلية وجودية ممكنة نبينه بقولنا ا على كل ب وجودا و ب على كل ج بالامكان
فا على كل ج بالامكان فان لم يكن هكذا فليكن آ من الاضطرار ولا على شيء من ج ونجعل المقدم
القائل ب على كل ج بالامكان ونجعله وجودا وهذا كذب الا انه غير محال وننظم القياس
هكذا آ ولا على شيء من ج من الاضطرار و ب على كل ج وجودا فليس ا على بعض ب من الاضطرار
وقد كانت على كلها وجودا وهذا خلف فاذن آ على كل ج بالامكان وهذا الخلف لم يجب عن المقدم المنقول
التي هي كذب غير محال فيتعين ان يكون وجوده عن نقيض النتيجة المفروضة وههنا يقول ارسطوطاليس
ان المقدمات الكلية المحمول فيها يتعين ان يوجد دايما لا في زمان ما وذلك انه اخذ في زمان ما
صار الضرب الاول من الشكل الاول غير الاحد او هذا تشنيه نبينه بقولنا الانسان موجود
حي متحرك او دائم التحرك سواء والمتحرك ممكن في كل فرس فالانسان من الاضطرار ولا على شيء من الفرس كلام
وايضا الحي على كل متحرك وجودا والمتحرك ممكن لكل انسان فالحي على كل انسان من الاضطرار
والمفسرون يزعمون ان المقدمات الكلية يناسبها الزمان الدايم والجزئية زمان ما ولهذا
انما خصه بهذا الموضع لحاجته الى نقل الممكن الى الوجودية والضرب السادس من كبرى سالبة كلية
وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة بالاضطرار وهذه النتيجة تدعى نصف الممكن لانها تقبل
نصف فصل الممكن نبينه بقولنا آ ولا على شيء من ب وجودا و ب على كل ج بالامكان

فا ولا على شيء من ج بالامكان وهذه النتيجة تبين بالخلف وذلك انه ان لم يكن ا ولا على شيء من ج
بالامكان فليكن على كل ج بالاضطرار واشتمل المقدمة القائلة ب على كل ج بالامكان و لينتج له
وجودية والمنعكس القياس هكذا ا على كل ج بالاضطرار و ب على كل ج وجودا فا على بعض ب
من الاضطرار وقد كانت ولا على شيء منها وجودا وهذا محال فاذن ا ولا على شيء من ج ليس
بالاضطرار والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة
الاضطرار نظير قولنا ا ولا على شيء من ب وجودا و ب ولا على شيء من ج بالامكان فا
ليس من الاضطرار على شيء من ج وهذا الضرب تبين بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان
الخلف وهذا العكس يعود الاقتران في الشكل بعينه وانما يخرج من ان يكون عقيما بعكس فاما
العكس المطلق فانه يرد من شكل الى آخر وذلك ان الصغرى اذا عكست بالعكس الممكن
عاد هذا الاقتران الى الاقتران السادس وهذا كان ينتج سالبة الاضطرار فلهذا
اذن بهذه الصفة والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة
ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبهذا برهان الخلف نظير قولنا ا على كل ب
وجودا و ب ولا على شيء من ج بالامكان فا على كل ج بالامكان وذلك انه عند
ما نعكس الصغرى يعود الاقتران الى الضرب الخامس ونتيجته موجبة كلية ممكنة فنتيجة هذا
الاقتران موجبة كلية ممكنة والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة نظير قولنا ا على كل ب وجودا و ب على بعض ج بالامكان

فا على بعض ج

فا على بعض ج بالامكان وهذه النتيجة تبين بالخلف بان يؤخذ نقيض النتيجة وينقل الصغرى
من الامكان الى الوجود والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة
ينتج سالبة الاضطرار جزئية وهذه النتيجة تبين بالخلف بان يؤخذ نقيض النتيجة وينقل الصغرى
من الامكان الى الوجود وهذا كذب غير ممتنع والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف
وذلك ان عند عكس الصغرى يرجع هذا الاقتران الى الضرب العاشر ونتيجته سالبة الاضطرار
جزئية فنتيجة هذا الاقتران يجب ان يكون سالبة الاضطرار جزئية والضرب الثاني عشر
من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى
العكس الممكن وبرهان الخلف وذلك ان عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران
الى الاقتران التاسع وهذا كان ينتج موجبة جزئية ممكنة فهذا اذن بهذه الصفة فهذه هي
الاقترانات القياسية الكائنة من خلط الوجودي والممكن ومن بعد هذا ناخذ في تعليم
المقاييس الكائنة من خلط الضروري والممكن وعدد هذه القياسات اثنا عشر كعدد المقاييس
الكائنة من خلط الوجودي والممكن ونتائجها باسرها ممكنة سوى المقاييس التي كبراها سالبة ضرورية
فان نتيجتها سالبة وجودية الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية
ضرورية ينتج موجبة كلية ممكنة وهذا الضرب كامل والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ممكنة وهو كامل والضرب الثالث من كبرى

موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة جزئية ممكنة وهذا الضرب كالاول والضرب
الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية [illegible]
ممكنة والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية
ممكنة بالخلف والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج
سالبة كلية وجودية بعكس الصغرى العكس الكلي وبرهان الخلف والضرب السابع
~~من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية~~ بعكس الصغرى
العكس الكلي وبرهان الخلف والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة
كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية ويتضح بالخلف والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية ضرورية
وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الكلي وبالخلف والضرب
التاسع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة
ويتضح بالخلف والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بالخلف وبعكس الصغرى العكس الكلي والضرب الحادي عشر
من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية
ويتضح بالخلف والثاني عشر من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة ويتضح بعكس الصغرى العكس وبالخلف فهذه هي الضروب الكائنة
في الشكل الاول من خلط الضروري والممكن وارسطاطاليس يأخذ في تعليمنا بعد

ذلك

ذلك المقاييس الكائنة في الشكل الثاني وهو يقول انه لا يحدث قياس في الشكل الثاني
من ممكنتين لا موجبتين ولا سالبتين ولا موجبة وسالبة لان السالبة تنعكس فتصير
موجبة بحسب العكس الممكن وكذلك الموجبة سالبة فتصير جميع المقاييس في الشكل الثاني
الكائنة من ممكنتين موجبتين وقد اتضح انه لا ينتج اقتران قياسي في الشكل الثاني من موجبتين
فاما ارسطوطاليس فيقول انه لا ينتج المقاييس في هذا الشكل اذا كانت المقدمات ممكنة
من قبل ان السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس ومقاييس هذا الشكل انما تكمل بانعكاس السالبة
الكلية وهو يبين ان السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس ببيانات ثلث البيان الاول يجري
على هذه الصفة ان كانت سالبة الكلية تنعكس على ذاتها لزم من ذلك ان تنعكس الموجبة
الكلية على ذاتها وهذا خلاف الحق لانه اذا قلنا الممكن ان يوجد ولا شيء من ب وهذه
تصدق معها ان الممكن ان يوجد ا على كل ب فان العكس على تلك القضية القائلة
ب ولا على شيء من ا العكس على هذه القضية القائلة ب على كل ا وهذا خلاف الحق
والبيان الثاني من الامور هو ان كلا ولا واحد من الناس يمكن ان يوجد ابيض
فالعكس الصحيح هو ان بعض الابيض ليس بانسان من الاضطرار الا ان القول بانه ولا واحد
من الابيض يمكن ان يوجد انسانا والبيان الثالث هو ان رام رايه بينها بالخلف
لم يكمل فاما ثامسطيوس فزعم ان السالبة الكلية الممكنة تنعكس على ذاتها ويأخذ في
بيانها بالخلف ويقول ان كان الممكن ان لا يوجد شيء من ب فيمكن ان لا يوجد شيء من ا

بيان راي ثامسطيوس من ان السالبة الكلية الممكنة
تنعكس

والبيان على سالبة اذا ان لم يكن هذا الحد اذ فليس يمكن ان لا يوجد لشيء من آ وهذا لصدق مع ما بحر الاضطرار على بعض آ وهذا ينعكس فيحصل آ في الاضطرار على بعض ب وقد كانت ممكنة ان لا يوجد بكلها وهذا محال وهذا الحجة قولنا ليس يمكن فممكن اذا ان لا يوجد لشيء من آ وارسطوطاليس بين هذا الطريقة بان برهان النقيض لم يوجد على ما يجب وذلك انه ليس بعض يمكن ان لا يوجد الذي يسوم مقام ليس يمكن في الاضطرار ان يوجد لان هذا يتفسر ولا يصح ان يوجد في الاضطرار ان يوجد في البعض صادقة معها حسب يمكن في الاضطرار ان لا يوجد في البعض فاما الموجبة الجزئية الضرورية فلانها لا ينعكس لا ما قض فلازم ان يسلك بالخلف ولا يصح عكس السالبة الكلية الممكنة وارسطوطاليس وجماعة بعد هذا يا خذ في تعليمنا الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني ومبلغ عدد الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني ومبلغ عدد الاقترانات القياسية ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وبعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الكبرى العكس المطلق

والضر

كتابخانه مجلس شوراى اسلامى
جمهورى اسلامى ايران
۱۳۰۲

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة الاضطرار بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الثاني وهو بعد هذا يا خذ ارسطوطاليس في ان يعلمنا خلط الممكن والضروري في هذا الشكل ومبلغ عدد الضروب المنتجة في هذا الخلط ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس الصغرى العكس الممكن والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة وجودية كلية بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الضروري والممكن في الشكل الثاني وارسطوطاليس يا خذ في تعليمنا

وجودية وصغرى سالبة كلية ينتج
سالبة كلية ضر

الخامس الممكنة والمختلطات من الممكن والوجودي والممكن والضروري في الشكل الثالث
الخامس الكاتبية وهو يقول ان عدد الاقترانات القياسية الكاتبية من مقدمات ممكنة وضرورية
موجبة كلية اثنا عشر اقترانا اربعة كلية الاول منها من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج
موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة
كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والثالث من كبرى سالبة
كلية وصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والرابع من كبرى
موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والعكس المطلق
واربعة من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية
ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة العكس المطلق والضرب الثاني
من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن
وبالخلف والضرب الثالث من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية
بالخلف وبجواز ان ينتج بعكس الكبرى العكس الممكن والمطلق وعكس النتيجة العكس المطلق
والضرب الرابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى
العكس الممكن والكبرى المطلق وعكس النتيجة واربعة من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول
منها من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس
المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس

الصغرى

الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى
موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى موجبة
كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس
الممكن فهذه من الضروب الكاتبية في الشكل الثالث من مقدمات ممكنة

الكليات				
ضروري	موجبة	ممكن	موجبة	ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف
	سالبة		سالبة	ينتج سالبة لا اضطرارية جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف
	سالبة		موجبة	ينتج سالبة الاضطرارية جزئية بعكس الصغرى المطلق وبالخلف
	موجبة		سالبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى الممكن والمطلق وبالخلف
ممكن	موجبة	ضروري	موجبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق
	سالبة		موجبة	ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق

كبرى كلية وصغرى جزئية

ضروري	موجبة	ممكن	موجبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وبالخلف
	سالبة		سالبة	ينتج سالبة الاضطرارية جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف
	سالبة		موجبة	ينتج سالبة الاضطرارية جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق
	موجبة		سالبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالخلف
ممكن	موجبة	ضروري	موجبة	ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق
	سالبة		سالبة	ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق

كبرى جزئية وصغرى كلية

وجودية	موجبة	مه	موجبة	مع موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة
	سالبة		سالبة	مع سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف
	سالبة		موجبة	مع سالبة جزئية ممكنة الخلف
	موجبة		سالبة	مع موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة
مه	موجبة	وجودي	موجبة	مع موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة
	سالبة		موجبة	مع سالبة جزئية بالخلف

ومن بعد ذلك تعليما ارسطوطاليس المقاييس الكاينة من مقدمات ممكنة ووجودية في هذا الشكل وبلغ عدد الاقترانات القياسية الكاينة في هذا الاختلاط ثمانية عشر اقترانا ستة كلية الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والخلف والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والخلف والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والخلف والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وستة من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والخلف

ممكنة م

جزئية م

والثاني

والثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والخلف والثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والخلف والخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والسادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وستة من كبرى جزئية وصغرى كلية الاول منها من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والثاني من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى سالبة ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف والثالث من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف والرابع من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والخامس من كبرى موجبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والسادس من كبرى سالبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية بالخلف فهذه هي الضروب الكاينة في الشكل الاول الثالث في خلط الوجودي والممكن ومن بعد هذا تعلمنا ارسطوطاليس

عشر اقترانا

الاقترانات القياسية الكاينة في هذا الشكل في المقدمات الممكنة والضرورية ومبلغ عددها ثمانية
وصور نتايجها كصورة التي تقدمتها ولهذا انا استغنينا عن اعادتها سوى ان فيها سالبة كلية اضطرارية
مع سالبة وجودية وممكنة وفي الاختلاط المتقدم كانت تنتج سالبة الاضطرار وههنا ينقطع
الكلام في صورة القياس من الاشكال الثلثة في المواد باسرها الوجودية والضرورية والممكنة
مفردة ومختلطة وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك في تعليمنا اشياء كثيرة نستعملها استعمالا قبل تعلمه
صورة القياس ومن المقاصد ذكرها اربعة الاول منها ان الاشكال ثلثة وان جميع المقاييس ترتقي
الى الضربين الاولين من الشكل الاول الشرطية الجزئية والتي بالخلف والثاني ان المقاييس لا بد
فيه من مقدمة كلية ومقدمة موجبة والثالث ان القياس البسيط انما يكون من مقدمتين وثلثة حدود
وحد اوسط والرابع ان النتيجة تتبع اخس ما في المقدمات وهو مبدأ بالمطلوب الاول
ان جميع المقاييس ترتقي الى الضربين الكليين من الشكل ونحو ان القياس اما ان يكون
حمليا او شرطيا او يجري على طريق الخلف فالقياس الحملي لانه من مقدم واحد واحمل
ما يكون من مقدمتين فيهما وصلة والحد اوسط اما ان يكون بين الطرفين فيكون الشكل
الاول او فوقهما فيكون الشكل الثاني او تحتهما فيكون الشكل الثالث فيتبع من ذلك
ان الاشكال ثلثة وكل قياس حملي انما يكون في واحد من الاشكال الثلثة وقد تبين ان جميع
الاشكال الثلثة وجميع ضروبها سوى الضربين الكليين من الشكل الاول انما يكون تنتج بالضربين
الاولين من الشكل الاول فاذن جميع المقاييس الجزئية انما تنتج بالضربين الاولين من الشكل

الاول

الاول فاما التي بالخلف فهي مركبة من الشرطي والجزم والضرب فيها انما هو الجزم وهو نقيض
النتيجة وذلك ان هذه اذا تبين كذبها صدق نقيضها والمقاييس الجزئية انما يكون في واحد من
الاشكال الثلثة والاشكال الثلثة ترتقي الى الضربين الاولين من الشكل الاول فاذن براهين
الخلف باسرها ترتقي الى الضربين الاولين من الشكل الاول وكذلك المقاييس الشرطية وذلك
ان المقاييس الشرطية مركبة من شيئين من الوضع وما يتلو الوضع والوضع هو المقدم الشرطية
وهو ينقسم الى المقدم والتالي مثل قولنا ان كان الانسان ناطقا فهو ذو تمييز
وما يتلو الوضع ينقسم الى الاستثناء والنتيجة والاستثناء مثل قولنا لكن الانسان ناطق
والنتيجة مثل قولنا فهو اذن ذو تمييز والذي يحتاج من ذلك انما هو الاستثناء وبيانه
بالجزم وسائر المقاييس الجزئية يجري في واحد من الاشكال الثلثة والاشكال الثلثة تنتج بالضربين
الاولين من الشكل الاول فاذن جميع المقاييس الجزئية والتي بالخلف والشرطية تكمل
وتتم بالضربين الاولين من الشكل الاول وينبغي ان يعلم ان المقاييس الشرطية عددها خمسة
اثنان منها متصلان ومعنى متصل ان الوضع التالي فيها متصل بالمقدم ليس عنهما
حرف او غير ذلك والتالي دايما يلزم المقدم والمتصل واحد وهو اما بوجود المقدم
بوجود التالي او رفع التالي برفع المقدم مثل قولنا ان كان الانسان موجودا
فالحيوان موجود لكن الانسان موجود فالحيوان موجود ومثل قولنا ان كان
النهار موجودا فالضيا موجود لكن ليس الضيا موجودا فليس النهار موجودا واثنان

منفصلان ومعنی منفصل هو ان التالی فیهما منفصل من المقدم بحرف اما او ومثل قولنا اما ان
یکون النهار موجودا واما ان یکون اللیل وهذان اما یرتفع احدهما بوجود الاخر واما بوجود
احدهما یرتفع الاخر بمنزلة قولنا اما ان یکون اللیل موجودا واما ان یکون النهار موجودا فلیس
اللیل موجودا وبمنزلة قولنا اما ان یکون اللیل موجودا او النهار لکن لیس النهار موجودا
فاللیل اذن موجود والقیاس منها علی طریق السلب مثل الذی لونه الوصفیة منها تجری علی
الطریق السلب بمنزلة قولنا هذا الجسم هو احمر واصفر لکنه احمر فلیس هو اصفر فاما القیاس التی
من المضاف فقوم ادخلوها فی الحملیة وقوم فی الشرطیة وقوم قالوا انها صنف آخر والحق
هو انها فی الحملیة والقیاس التی من المضاف هی التی یجری مجری النسبة ویحمل فی الاشیاء
التی فیها الاضافة بمنزلة قولنا ان حال جزء العدل المدنیة والانسان الواحد حالة واحدة
وجزء العدل فی المدینة یجری بحسب اعمال الجزء الهالی خاصیة فیجزء العدل فی الانسان الذی
یجری بحسب الافعال الی محض ارادة وهذا یجوز حملیا هکذا حال العدل فی الانسان هی
حالة وحال العدل فی المدینة بصفة فلانیة فحال العدل فی الانسان بتلک الصفة
فاما القیاس التی تتبعه حدود فهو قیاس شرطیة وان کانت باکثر فی کثیر منه حدود بمنزلة
قولک ان کان سقراط انسانا فهو ناطق وان کان ناطقا فهو حی وان کان حیا
فهو جوهر فان کان سقراط انسانا فهو جوهر فاما القیاس الکاینة باستثناء فهی
قیاس حملیة بمنزلة قولک ان ما یحمل علی الشجرة فقد یحمل علی النبات والشجرة محمولة

ان حال جزء العدل المدنیة والانسان الواحد حالة واحدة
وجزء العدل یجری بحسب اعمال الجزء الهالی خاصیة فیجزء العدل فی
الانسان الذی یجری بحسب الافعال الی محض ارادة وهذا ظ ل

علی الدلبة فالنبات محمول علی الدلبة وترکیبه علی طریق الحمل هکذا النبات علی کل شجرة
والشجرة علی کل دلبة فالنبات علی کل دلبة فهذا الکلام فی هذا الفن ومن بعد ذلک یاخذ
ارسطوطالیس فی تعلیمنا انه یحتاج فی کل قیاس الی مقدمة کلیة ومقدمة موجبة وهذا الباب
الثانی فاما ان کل قیاس فیحتاج الی مقدمة کلیة فیتبین علی هذا الوجه ان لم یکن فی قیاس
معنی الکلی یحصل اما من جزئیتین او مهملتین او جزئیة ومهملة وهذا یرد منها الاضداد
ملفقیة اقترانات قیاسیة وبالجملة فالمقدمة الکلیة هی عمدة فی القیاس وصورته وعلیه
الاعتماد ومنها یجب النتیجة واما المقدمة الاولی کانت رجالوا اصلا بحد المطلوب واما حاجة
القیاس الی مقدمة موجبة فمن قبل ان السوال حدود ما مباینة متضعفها والقیاس فیحتاج الی حد اوسط
یربط بین الحدین اعنی حدی المطلوب فلابد من مقدمة موجبة فهذا هو المطلب الثانی فاما المطلوب
الثالث فهو الذی علمنا فیه ان کل قیاس بسیط یحتاج الی مقدمتین وثلثة حدود وبها یجری علی معنی
الصفة القیاس انما هو نحو مطلوب والمطلوب لیس یکون ان یتبین بوسط واحد او باوساط
کثیرة فان بین بوسط واحد کان القیاس الکاین علیه بسیطا بمنزلة قولنا الانسان
ناطق والناطق حیوان فالانسان حیوان فان تبین باوساط کثیرة فلیس یخلوا ان یکون
الاوساط الکثیرة اخذت طولا او عرضا فان کانت طولا فمعلوم ان ذلک المطلوب یتبین
بقیاس کثیرة یتضمن بعضها فی البعض بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حیوان
والحیوان جسم والجسم جوهر فالانسان جوهر وان کانت اخذت عرضا فاما ان یکون کثیرة

هوم

ظ ل
حدود القیاس ح

في العدد او واحدة في الموضوع كثيرة في الحد والكثيرة في العدد نظيره قولنا الانسان ناطق والناطق
حيوان فالانسان حيوان ونظيره الانسان ماشي والماشي حيوان فالانسان حيوان فاما
التي اوسطها واحدة في الموضوع كثيرة في الحد فهي التي يوجد فيها وسط واحد الا انه تعرض له تارة
بين الطرفين فيتم الشكل الاول وتارة اعلى منهما فيكون الثاني وتارة اسفل منهما فيكون الشكل
الثالث فيحصل من جميع ذلك ان القياس البسيط مؤلف من مقدمتين وحدود ثلثة واورد ارسطوطاليس
تناسب بعد هذا بين الحدود والمقدمات وبين النتايج والمقدمات ويقول ان الحدود ابدا
تزيد على المقدمات بحد واحد والقانون له لذلك انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود
افرادا ومتى كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا فاما النتايج اما في القياس البسيط
فانها نصف المقدمات واما في المركب فانها تزيد كثيرا على المقدمات فهذا كاف في المطالب الثلث
والمطلب الرابع هو ان النتيجة تشبه الاخس ما في المقدمات وذلك ان المقدمات تجري مجرى العلة
والنتيجة تشبه المعلول فلان المعلول شبيه بالعلة فينبغي ان يكون النتيجة شبيها بالمقدمات فلان
المعلول دون العلة في الشرف فينبغي ان يكون النتيجة اذا كانت معلولا اقل في الشرف من المقدمات
واخس ويجب ان يعلم ان النتيجة انما يتبع الاخس في الكمية والكيفية حسب فاما في الجهة فلا وذلك
انه بحسب راي ارسطوطاليس اذا اتفق ان يكون المقدمات بعضها وجودية وبعضها ضرورية
فقد يجوز ان يكون النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية وقد بان ذلك فيما سلف فاما ثاوفرسطس
واوديمس وثامسطيوس وعدة من المفسرين فيرون ان النتيجة تتبع الاخس في الجهة

اقل

وقد اوردنا فيما سلف بعض حججهم وكسرناها بحسب ما يستحقه صناعة المنطق وقد استوفينا الكلام
في المطالب الاربعة التي وعدنا بالكلام فيها وارسطوطاليس بعد ذلك يعدد اي المطالب يمكن
بيانها بمقاييس كثيرة ولهذا ما يجوز بيانها سهلا وابطالها صعبا وانها لا يمكن ذلك فيه ولهذا
ما يجوز بيانه صعبا وابطاله سهلا ويعد ذلك على طريق القانون ويقول ان المطالب عددها
اربعة ايجاب كلي وايجاب جزئي وسلب كلي وسلب جزئي اما الايجاب الكلي فبيانه يكون بالشكل
الاول وبالضرب الاول منه ولهذا ما يكون صعبا واما ابطاله فيكون في الاشكال الثلثة بالسلب الجزئي
وبالسلب الكلي ولهذا ما يكون سهلا واما الايجاب الجزئي فيتبين في الاول وفي الثالث ويبطل
بالاول والثاني واما السلب الكلي فبيانه بالاول والثاني وابطاله في الاول والثالث واما السلب
الجزئي فيتبين بالاشكال كلها ويبطل بالاول حسب وارسطوطاليس بعد هذا يرتقي الى فوق
وينظر في صور حجاجي الاثبات والابطال ويبين ان الابطال اهون من الاثبات وذلك ان
المثبت يحتاج الى ان يراعي اثباته المطلوب كذب نقيضه والمبطل فليس يحتاج الى شيء من ذلك
وههنا يختم الكلام في الفصل الاول من هذه المقالة ويشرع في تعليمنا الفصل الثاني وفي
هذا الفصل يعلمنا كيف تكتسب المقدمات والحد الاوسط بانفسنا والسبب الذي دعاه
الى ذلك هو انه لما كانت صورة القياس ولكل صورة تحتاج الى موضوع وكان موضوع الصورة
القياسية انما هو المقدمات وكان المقدمات ربما يوجد عتيدة عند العقل او الحس كتحصيل
المقدمات وتنبيها الى نظمها تنتج منها مطلوبا فارسطوطاليس علمنا اولا صورة القياس

الفصل ا
في كيفية اكتساب المقدمات
والحد الاوسط

لا يجوز واذا لم يكن احتيج
النقل او الحس

او كانت المقدمات موجودة محصلة عند العقل وبهذا يعلم الطريق التي بها يتوصل الى تحصيل
المقدمات والحد الاوسط وهو بعد التتبع الامور وتميز ان الامور اما ان يكون موضوعة
حسب وهي الامور الشخصية او محمولة حسب بمنزلة الاجناس العوالي او موضوعة ومحمولة بمنزلة
المتوسطات والانواع الاضافية السافلة في قسمتها اياها الى هذه الاقسام ثم هو يسهل عليه اي
الامور يستخرج الحد الاوسط من اي الامور يوجد وذلك ان الحد الاوسط لا يصلح ان يكون موضوعا
حسب ولا محمولا حسب لانه في الشكل الاول موضوع ومحمول موضوع على الاكبر ومحمول على
الاصغر وفي الشكل الثاني محمول على الطرفين جميعا وفي الثالث موضوع لهما جميعا فمن تتبع قسمة
الموجودات التي قلناها وقف قضيتها على استخراج الحد الاوسط من اي الامور يكون اخذ في تعليمنا مطلوبه
هو استخراج الحد الاوسط على اي وجه يكون ونقول انه ينبغي ان يوضع المط الذي يرام
انتاجه ويفصل الى حديه اعني الى محموله وموضوعه وينظر في كل واحد منهما بان يحصل
محمولاته وموضوعاته والاشياء المباينة وينظر ايضا في المحمولات انها ما منها جوهرية وخاصية
وعرضية وينظر في الاشياء الماخوذة كلية لا جزئية فاذا فعل ذلك يمكن الانسان ان يتم له استخراج
مقدمات ينتج منها المطالب الاربعة اما الايجاب الكلي فعلى من الصغر ان ينظر في
الموضوع المحمول والمحمول الموضوع فاذا وجد شيئا واحدا بالطبع يمكن الانسان من
انتاج الايجاب الكلي ومثال ذلك لكي ينتج المط هو الانسان حيوان ومحمول الانسان
الناطق وموضوع الحيوان الناطق وهذان اما طبيعة واحدة فيتمثل القياس هكذا من الصغر

فائدة وان الحد الاوسط
لا يكون الا المحمول الشخصي ولا الجنس العالي
بل ينبغي ان يكون فيما بينهما

علامات الكل
المطالب الاربعة اي الا
والايجاب الجزئي والسلب
الكلي والسلب الجزئي

الحيوان

الحيوان على كل ناطق والناطق على كل انسان فالحيوان على كل انسان وهذا هو الضرب
الاول من الشكل الاول واما الايجاب الجزئي فيتبع بان اخذ الموضوع بكلا الطرفين جميعا
فاذا وجد فيهما واحدا بالطبع انتج ان الاكبر في بعض الاصغر ومثال ذلك لكي ينتج المط هو ان بعض الناطق
حيوان وموضوع الناطق الانسان وموضوع الحيوان الانسان وهذان شي واحد
بالطبع فيتمثل القياس على هذا الوجه الحيوان على كل انسان والناطق على كل انسان فالحيوان
على بعض الناطق وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثالث واما السلب الكلي فيتبين على هذا الوجه
وهو ان ينظر في مباين المحمول ومحمول الموضوع فان كانا واحدا انتج ان المحمول لا على شي من الموضوع
مثال ذلك الحجر ولا على شي من الانسان فمباين الحجر الناطق وهو محمول على الانسان فيتمثل القياس
على هذا الوجه الناطق ولا على شي من الحجر والناطق على كل انسان فالحجر ولا على شي من الانسان
وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثاني وعند عكس السالبة الكلية يرجع الى الضرب الثاني من الشكل
الاول فيصير على هذه الجهة الحجر ولا على شي من الناطق والناطق على كل انسان فالحجر ولا
على شي من الانسان وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الاول واما السلب الجزئي فانه يتبين
على هذا الوجه بان ينظر في موضوع الموضوع ومباين المحمول فاذا وجد فيهما شي واحد بالطبع
انتج ان الاكبر ليس على بعض الاصغر مثال ذلك لكي ينتج المط الحجر ليس على بعض الناطق ومباين
المحمول الانسان وموضوع الناطق الانسان وهذان واحد بالطبع فيتمثل القياس
القياس على هذا الوجه الحجر ولا على شي من الانسان والناطق على كل انسان فالحجر ليس على بعض

انتج هو

بعض الناطق وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثالث فقد تبين لكم على اي وجه يستخرج الحد الاوسط
عند ما يرام ان ينتج كل واحد من المطالب الاربعة فاما ان كان محمول المحمول محمول الموضوع
واحدا بالطبع والمباين لهما واحدا بالطبع فانه لا يتم من ذلك قياس اما الاول فلانه
يكون من موجبتين من الشكل الثاني والثاني سالبتين ومثال ذلك اما الاول منهما فبمنزلة
ما يجز المطلوب ان الانسان حيوان ويوجد المحمول على الحيوان الجوهر وعلى الانسان الجوهر
فيما يمكن الاقتران على هذا الوجه الجوهر على كل حيوان والجوهر على كل انسان فالحيوان
على كل انسان ومثل هذا الاقتران ليس بقياس لان نتيجته على ما بينا فيما تقدم لم يجب عن
المقدمات وانما هي ماخوذة من الامور واما الثاني فبمنزلة قولنا الحجر ولا على شي من
الانسان والمباين لهما جميعا الحمار فالحمار ولا على شي من الحجر والحمار ولا على شي من الانسان
فالحجر ولا على شي من الانسان فهذا الاقتران من سالبتين وقد بان فيما تقدم انه ليس
بقياس فاما ارسطوطاليس فانه يوضع ما اوضحناه بالحروف وينبغي ان يتامل الحد
الاوسط المستخرج حتى يوجد واحدا بالطبع فانه ان لم يكن بهذه الصفة كانت المقدمتان
متباينتين واذا كانت بهذه الصفة لم يكن عنهما قياس لان القياس انما يتم بمقدمتين متفقتين
مشتركتين لا متباينتين وعلى هذا الوجه يستخرج المقدمات والحد الاوسط للمقاييس
التي يوجد بالخلف وذلك ان براهين الخلف انما يبين محال نقيض المطلوب وا لما فقال
محدودها واحدة واذا كانت الحدود واحدة محمولاتها وموضوعاتها ومباينتها

واحدة

واحدة والفرق بين المقاييس الجزئية والتي بالخلف هو ان المقاييس الجزئية يبين المطلوب فيها
ثابتا على حال ويحمل الفعل مقدمات صحيحة بها فاما التي بالخلف فان الفعل يحصل نقيض
المطلوب ويبين كذبه واذا ابطل احد النقيضين وجب صدق الاخر والفرق ان
براهين الخلف احدى مقدماتها كاذبة فاما المقاييس الجزئية فمقدماتها صادقة كلها فاما
المقاييس الشرطية فان الذي يبين فيها انما هو الاستثناء وهذا يبين بقياس جزئي
وقد بينا كيف يستخرج المقدمات والحد الاوسط في المقاييس الجزئية وارسطوطاليس
من بعد ذلك يوصينا ان يجمع المحمولات والموضوعات التي يستعملها في جزئي كل مطلوب
خاصة بذلك المط والصناعة التي فيها ذلك المط حتى ان كان المط هندسيا مثلا
استعملت فيه محمولات وموضوعات هندسية وخاصة بذلك المط الذي يتوجه النظر
نحوه ومنها يقطع ارسطوطاليس الكلام في استخراج المقدمات والحدود الاوسط ويعتبر
ان يشرع في النظر في الفصل الثالث ياخذ في الرد على من زعم ان طريق القسمة طريق
برهان وقياس ويرد لها ويشرف طريقة القياس اذ كان القياس عليه الوقوف
على اشياء كانت خفية عند العقل بتوسط اشياء ظاهرة له فاما طريقة القسمة فان
المطلوب تنتصب فيه اقتصابا من غير بيان ومع هذا فلا يلزم ان يبين بها جميع
المطالب لكن انما يبين بها احد الشي فقط وقد قلنا ان هذا البين بيان من القياس
وبيان الحد بطريق القسمة يجري على هذا الوجه يفرض ان الشي الذي يروم ان يبين حده هو الانسان

بيان الحد بطريق القسمة

وليضع جنسه وفصله وهو الحيوان ويقسم الحيوان الى الناطق وغير الناطق ويضع وضعا ان
الانسان ماشي فيحتج من ذلك ان الانسان حيوان ناطق ماشي فيسلم بين ذلك بيانا بل انما
اقتضبه اقتضابا فاما المطلوبات التي محمولها عرضيه او خاصيه فلا يمكن ان يبين بالقسمه
لان الشي المقسوم الى اعراضه والى خواصه لا تقع عليه الحمل لان الاعراض يعني بغير مقومه
وكذلك الخواص فليكن المطلوب مثلا ان الانسان يوجد له بعض اعراضه او بعض خواصه مثل
البياض والضحك ويعمل كما عملنا عند بيان الحد بالقسمه وليضع جنس الانسان وهو الحيوان
ونقسمه الى الصهال والنهار والادكن والاسود ومعلوم ان الخواص والاعراض لا تحصر
فلا يمكن اقتضاب ما يروم انتاجه لانه ربما اخل في القسمه واطرح شي به يتم النتيجه لا ولا ايضا
المقاييس السالبه لان القسمه انما يقسم الشي الى جميع ما يحمل عليه على طريق المقابله والايجاب جزء
الايجاب لا يتم في ايجاب السلب ولا يبين في المطالب التي المحمول فيها جنس بحال والموضوع احد
نوعيه المتوسطين فليكن المطلوب مثلا ان الجسم جوهر فليقسم الجوهر فهو ينقسم الى جسم والى غير جسم والموضوع
هو الجسم فليقتضب اقتضابا ان الجسم جوهر ولا يبقى بعد ذلك سوى غير الجسم وغير الجسم لا يحكم به على
الجسم الا انه وان كانت طريقة القسمه ليست بطريق القياس ولا ينتفع بها في تبيين اشياء كثيرة
بتوسط الاشياء الظاهره فانه ينتفع بها في استخراج اوساط القياس وذلك ان الانواع
التي اليها يقع القسمه والفصول التي بتوسطها يقع القسمه قد يمكن ان يستنبط بطريق القسمه
ويوضع اوساطها في المقاييس وينتج بتوسطها ان المحمول موجود للموضوع مثل قولنا ان الانسان

بدل
شي به يتم النتيجه ولا ايضا
المقاييس

ناطق

ناطق والناطق حيوان فالانسان حيوان والناطق هو احد الاشياء التي ينقسم اليها الحيوان وهو فصل
ونوع وههنا ينقطع الكلام في تذييل طرق القسمه وتشريف طريق القياس ومن بعد ذلك تكلف
ارسطوطاليس الكلام في تحليل القياس الى اشكالها وضروبها اعني اعتبار صورة القياس هل
هو صحيح او سقيم وهذا الفصل هو الفصل الثالث من المقالة الاولى وبهذا الفصل يختم الكلام
في المقالة الاولى في كتاب القياس وارسطوطاليس يعدد الشروط التي بها يتم تحليل كل واحد
من المقاييس الى شكله وضربه لاعتبار صحته وسقمه ويبلغ الشروط عشرة الشرط الاول
هو تحصيل مقدمتي القياس وحذف زيادة ان كانت فيه وابراز ناقصه ان كانت قد القيت عنه
فان العادة قد جرت للخطباء وغيرهم ان يلقوا احدى مقدمتي القياس اما لكذبها حتى لا يظهر او
لظهورها بمنزلة قولنا آ و ب مساويان ويلقون المقدمة القائلة ان الاشياء المساوية
لشي واحد متساوية لظهورها وينتجون ان آ مساو لب وبمنزلة قولنا ان فلانا شرير
ويلقون المقدمة القائلة ان كل شرير زان لكذبها وينتجون ان فلانا زان والشرط الثاني
هو تحصيل الحدود واعني حدود مقدمتي القياس ومعرفة الحد الاوسط فيها وهو المكرر في المقدمتين
جميعا فان كان الاوسط موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر كان ذلك في الشكل الاول وان كان محمولا على
الطرفين جميعا كان ذلك في الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما كان في الشكل الثالث
ثم يعتبر جميع الخواص الموجودة فيه وبحسبها يرد الى ضرب من ضروب كل واحد من
الاشكال والشرط الثالث هو الحذر من انخداع يعرض لما يسبب تشابه المقدمات فيأخذ

في الشروط التي عدد
ارسطو في تحليل
القياس

الفصل

عوضا عن المقدمة الكلية مقدمة مهملة مثل قولنا الانسان موجود عوضا من قولنا كل انسان موجود
ويجوز ان يستعمل بدل الالف واللام اللتان مع الموضوع في المقدمة المهملة فلا يتم القياس لان القياس
عدته على المقدمة الكلية وقد بان فيما سلف ان المهملتين او جزئيتين او مهملة وجزئية لا يتم بهما قياس
والشرط الرابع هو الحذر من اخذ الاحوال مكان ذوات الاحوال فانه اذا اعتيض من ذوات
الاحوال بالاحوال اما المقدمات فتكون صوادق واما النتايج فكاذبة مثل قولنا المرض ولا
على شي من الصحة والصحة لكل انسان فالمرض لا على شي من الانسان فهاتان المقدمتان صادقتان
والنتيجة كاذبة فاما اذا اعتيض عن الاحوال بذوات الاحوال كانت احدى المقدمتين وهو قولنا
المريض بالامكان ولا شي من الصحيح مريض والنتيجة انما كذبت لكذب احدى المقدمتين والشرط
الخامس ان يعتبر الالفاظ الدالة على حدود القياس فانها ليس ابدا يجري اسما لكن قد يجري حدودا
وما يدل عليها بالفاظ كثيرة لا بلفظ واحد مثل قولنا الانسان حي ناطق مائت وكل حي
ناطق مائت جسم فالدال على الحد الاوسط الفاظ كثيرة لا لفظ واحد ومن بعد ذلك يأخذ
ارسطوطاليس في الكلام في المقاييس المصرفة لانه يجوز ان يجري القياس الذي يروم تحليله مستعملا
ومصرفا فيه والشرط السادس والقياس المصرف هو الذي فيه انواع
بنيته حدودا ما عن اسما وكلم مصرفة وقد حددنا الاسم المصرف والكلمة المصرفة في كتاب العبارة
وذكرنا الاسم المستقيم والكلمة المستقيمة والاسم المصرف هو الذي قد دخلته زيادة او حرف
او غيرها والكلمة المصرفة التي يدل على الزمان الماضي او المستقبل والاسم المستقيم هو عديم الزوايد

والكلم

مراد المهملة ان كان
كل هم الكلى منها وان كان
عن لا الاسم ثم

المصرفة

مصرفهم

والكلمة المستقيمة هي ما دلت على الزمان الحاضر ومثال في القياس المصرف مثل قولنا الابيض
موجود للحيوان والحيوان موجود للانسان فالابيض موجود للانسان فهذا القياس مقدمته
ونتيجته مصرفات لانها باسرها قد دخلتها الزوايد وهذا هو الشرط السادس والشرط السابع
هو ان يعتبر المحمولات التي في القياس وينظر هل هي مهملة مستثناة ام لا وهل هي مجموعة او فرادى فالاستثناء
منها ان يجعل مع الحد الاكبر لا مع الحد الاول فان الحد الاوسط لا يدخل في النتيجة ومثال ذلك
الانسان ناطق وكل ناطق اما ابيض او غير ابيض فالانسان اما ان يكون ابيض او غير ابيض
والشرط الثامن هو ان يعتبر ان كان المحمول في النتيجة مرسلا فينبغي ان يأخذ الحد الاوسط مرسلا
لان النتيجة تجري مجرى المعلول والمقدمات تجري مجرى العلة فمن جهة ذلك ان كان مخصصا كان مخصصا وان
كانت مرسلة كان مرسلا مثال ذلك قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان
حيوان وايضا الانسان ناطق والناطق فهو حيوان ما فالانسان اذن حيوان ما والشرط
التاسع هو الاعتياض عن الاسماء الدالة على حدود القياس اذا كانت غامضة صعبة
ولم تجر بها العادة باسم سهل قد جرت به العادة والاعتياض عن الالفاظ الكثيرة بلفظ
واحد اذا ناب منابها ودلت على ما كانت تدل عليه وترك التغافل عن اسقاط حرف
او زيادة ومن بعد ذلك يبتدئ ارسطوطاليس السبب الذي من اجله عمل هذا الكتاب
في الحروف وهو ان ذلك انما فعل على طريق الرياضة للمتعلم فاما الكامل فيكفيهم ايراد شروط
القياس ~~في الحروف وهو ان ذلك~~ وخواصه ومن قبل ان اجزاء المقدمات تنقسم مثل ان يكون كلية

ويجوز نسبة الاخرى عنده ما نسبة الجزء الى الكل وباقي شروط القياس من قبل ان الغرض للمهندس فان المهندس
اذا اخذ ارضا هو طبيعته انما كان له خطوط وهمية فاما المتعلم فيحتاج الى خطوط محسوسة وفي هذا يقع الكذب
حتى يسمى خطا طوله كون الورق لع ذراعا ويسمى ما عرض خطا وغير ذلك من جميع ذلك انما يفعله للتقريب
على المتعلم فهو مثابه استعمال الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة وذلك انه قد يتفق ان يكون
قياسان نظمهما نظام شكلين وحدودهما واحدة الا ان نتيجتهما مختلفة مثل ان قياسين من جنس
كليتين احدهما في الشكل الاول والاخر في الشكل الثالث اما في الشكل الاول فينتج موجبة كلية
واما في الشكل الثالث فينتج موجبة جزئية حتى تامل النتيجة يعلم الى اي شكل يجب ان يحلل ذلك القياس
ولما كان قد فرض ان الاجزاء المعدودة قد تكون حدود الاقيسة وقد يعرض ان يقع فيها زيادة كما يحتاج
اليها في وم الرابع الى انما ياخذ في تعليمنا على اي وجه يتفق لنا ان نحللها فنقول انه يجب
ان نزيد ونحصل على حدتها ونترك على حدتها ونتبع الباقي على حاله فان لم يفعل ذلك وقعت
شبهة واضطراب في الحد باسرها فليكن الجزء الاخير في حد الاكبر مثلا هو انه مشروب فان الماء
يجري في الشكل الثالث على هذا السبيل ماء الجمد ماء وماء الجمد ليس بمشروب فبعض الماء
ليس بمشروب وفي تعليم ارسطوطاليس التاليف يطول في تحليل الاقترانات الجزئية الى
ضروبها وكان القياس من جزئي ومن شرطي وكان الشرطي ليس حجة بينا بالقياس لكن
في القياس الشرطية الاستثنائية ومن براهين الخلف تعرف المطلوب حسب شهوتنا بان القياس
الشرطية وبراهين الخلف ليس يمكن ان يردها باسرها الى الاشكال الثلثة لكن القياس الكائن على الاستثناء

وعلى

وعلى تعريف النتيجة حسب ومن بعد فراغه من تعليمنا من تحليل القياسات الى بسائطها اعني الى اشكالها وضروبها
اخذ في تعليمنا عن امر متصل به وهو تحليل القياسات التي في كل واحد من الاشكال الى الاشكال
الباقية فبين كيف يحلل مقاييس الشكل الاول الى الشكلين الثاني والثالث ومقاييس الشكل الثاني
الى الاول والثالث ومقاييس الشكل الثالث الى الاول والثاني اما مقاييس الشكل الاول فانها تنحل الى الثاني
بعكس الكبرى والى الثالث بعكس الصغرى مثل قولنا ا ولا على شيء من ب وب على كل ج فا ولا على شيء
من ج فعند عكس الكبرى يرجع هذا الضرب الى الشكل الثاني على هذا الوجه ب ولا على شيء من ا
وب على كل ج فا ولا على شيء من ج وعند عكس الصغرى يرجع الى الشكل الثالث مثل قولنا ا ولا على
شيء من ب وج على بعض ب فا ليس على بعض ج واما مقاييس الشكل الثاني فانها تنحل الى الشكل
الاول بعكس الكبرى والى الثالث بعكس المقدمتين جميعا سوى الضرب الرابع من الاقترانات الكبرى هو
الذي كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية فان هذا لا طريق الى رده الى واحد من الشكلين
بالعكس وبين جميع ذلك في اقترانات قياسية مثل ان الكبرى في مقدمتيه ينعكس جزئية فيصير هذا الاقتران
من جزئيتين والصغرى فلا ينعكس لها واما الشكل الثالث فانه يرجع الى الشكل الاول بعكس الصغرى
والى الشكل الثاني بعكس المقدمتين سوى الضرب الخامس منه وهو الذي فيه كبراه سالبة جزئية
وصغراه موجبة كلية فانه عند عكس الصغرى يصير الاقتران من جزئيتين وهذا غير ناتج ومن بعد
هذا اخذ ارسطوطاليس في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهذا هو الذي
كان وعد في كتاب العبارة وصفا والى حد ما عرفه الى هذا الموضع من قبل انا اذا حللنا

القياس الى اشكالها وغيره وبها وهم يلزم الفرق بين هاتين المقدمتين مثلا واخرجنا للاقتران
القياسي من ان يجري قياسا وذلك انه اذا اتفق ان يكون الموجبة المعدولة صغرى في الشكل الاول كبرى
القياس المعمول في كتاب السماء والعالم على ان جرم السماء ليس بخفيف ولا ثقيل وهو ان جرم السماوي
يتحرك لا الى فوق ولا الى اسفل وكل ما هو بهذه الصفة فهو لا ثقيل ولا خفيف اخرجناه الاقتران
من ان يجري قياسا لظننا ان الصغرى سالبة وليس كذلك والاعتبار اذا كانت موجبة تجري على معرفة
الصفة بعنوان تبيّن ان كان الموضوع في الكبرى معه حرف لا بأسره يوجد محمولا في الصغرى
فالموجبة التي هي الصغرى معدولة وان كان حرف لا وادا في محمول الصغرى غير ان يكون
في موضوع الكبرى فالمقدمة الصغرى سالبة وارسطوطاليس بيّن ان الموجبة المعدولة غير
السالبة البسيطة بثلث بيانات الاول من تناسب المقدمات وهو يجري على هذه الصفة
ان كانت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة كلاهما يجريان كشي واحد ويصدقان ويكذبان
في شي واحد فكانت الموجبة المعدولة تصدق مع الموجبة البسيطة في امر واحد ويجب
ان تصدق السالبة البسيطة مع موجبتها البسيطة وهذا محال فليس السالبة البسيطة اذن
هو الموجبة المعدولة واحدا لكنها غيرها وتلك سالبة وهذه موجبة فلكن الموجبة البسيطة
مثلا زيد يمكن ان يمشي والمعدولة زيد يمكن ان لا يمشي وبيّن ان تصدق احديهما مع الاخرى
سوى ان قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي لا يصدق مع قولنا زيد يمكن ان يمشي فليس اذن
المقدمة القائلة زيد ليس يمكن ان لا يمشي واحدا والبيان الثاني من قبل الاستعمال وذلك ان

الموجبة

لا ر

ان كان حرف لا يوجد محمولا في الموضوع الكبرى بأسره و يوجد محمولا في الصغرى بأسره فالموجبة التي هي الصغرى معدولة وان كان حرف سلب لا يوجد محمولا في الصغرى فالمقدمة الصغرى سالبة

حار
و ٤ تال

الموجبة المعدولة تستعمل في مادة مخصوصة فاما السالبة البسيطة فانها لا تختص بمادة بل قد
تقول هذا هو لا انسان وقولنا هذا ليس هو بصيرا واما الاولى فتختص بطبيعة الكم والثانية
ببعض المقولات كلها وذلك ان الجوهر والكيف ليس يوجد فيهما معنى [illegible] والبيان
الثالث من قبل الخصوص والعموم وذلك ان السالبة البسيطة تعني اكثر مما تعني الموجبة
المعدولة بمنزلة قولنا هذا عود ليس بابيض وبمنزلة قولنا هذا الشيء عود لا ابيض اما الاول فانها
تختص بالعود حسب والثانية تعني في المقولات باسرها ولما حصل لارسطوطاليس الفرق
بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وكان للموجبة المعدولة سالبة تناقضها وللسالبة البسيطة
موجبة تناقضها حصل له من ذلك نقيضان فهما اربع مقدمات احدهما بسيط والاخر معدول اما
المثال على النقيض البسيط فبمنزلة قولنا يوجد خيرا ليس يوجد خيرا والمثال على النقيض المعدول يوجد لا خيرا وليس

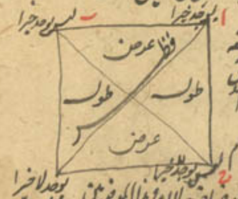

يوجد لا خيرا وارسطوطاليس يصورها بصورة مربع على هذه الصفة
ويناسب بينها ويطلب كل جزئين من النقيضين يتفق لهما الصدق
ام الكذب في امر من الامور وهما في كل الامور على وتيرة واحدة ام
يختلفان وقد كان استقصى ذلك في كتاب العبارة الا ان هذا الموضع احوج اليه لان في هذا الموضع بيّن
ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة فاما هاهنا فانه يسلم ذلك تسليما وارسطوطاليس يجعل النسبة
في هذا الموضع على ثلثة انحاء طولا وعرضا وقطرا ويعني بالمناسبة طولا وعرضا وقطرا
او جعل النسبة طولا ام عرضا يجتمع على الصدق لانه من المحال ان يجتمع جزءا النقيض على الصدق

فاما عرضنا فانها تجتمع لكن ليس دائما وكذلك ان الموجبة المعدولة تصدق مع السالبة البسيطة وتنقص منها
فاما السالبة المعدولة فانها تصدق مع الموجبة البسيطة وتفضل عليها والسبب في ذلك بأسره
هو ان السالبة تصدق على اكثر من الموجبة ونحن مستغنون عن ايراد الامثلة وعدد ما تصدق في كل
مقدمة وعن ايراد المقدمات العدميات التي تتوسطها ثم هذه النسبة اذ كنا قد شرحناه كله في كتاب
العبارة شرحا على غاية الاستقصاء في المناقضات المهملة والمناقضات الكلية التي الموجبة فيها كلية
والسالبة جزئية واوضحنا ان النقيض الاول لا يتم فيه هذه النسبة فان ما يناسبها على التعاطر
اما المهملات فان مقدمات المربع بأسره تصدق بعضها مع بعض في المادة الممكنة فاما المناقضات
الكليات فان الجزئيين منها صادقان والكليتان كاذبتان وعندي ان غرض ارسطوطاليس
في النظر فيه هذه المقدمات تنبيهنا على خطأ ربما جرى للشيوخ وكثير الاستعمال له ربما يعد ان
فيأخذ النقيض على غير وجهه وتضع بازاء الموجبة السالبة لها على الحقيقة لكن النقيض بأسره يجري النقيض
قولنا زيد يوجد خيرا ولا يوجد خيرا فان هاتين المقدمتين مجرى النقيض فان قولنا لا لا يوجد خيرا
يجري مجرى الموجبة وذلك ان حيث حل السلب ان كانت المقدمة موجبة فينبغي ان يحذر من ان يورد مقدم
مناقضة بهذه الصفة وههنا ينقطع الكلام في المقالة الاولى في فصولها الثلثة ونحن نبتدئ القول ان شاء الله
في النظر في المقالة الثانية من هذا الكتاب فنقول كنا قلنا ان غرض ارسطوطاليس ان يتكلم فيها في اغراض
القياس وعددها ثمانية عشر غرضا الاول منها يبين فيه اي ان هو المقاييس يعرض فيها ان ينتج اكثر
نتيجة واحدة واي لا والثاني يبين ان قد يمكن من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة والثالث ينظر في ان

المقالة الثانية من كتاب القياس

الدور

الدور والرابع في عكس القياس والخامس في بيان الخلف والسادس في القياس الكائن من مقدمتين
متقابلتين والسابع في وضع المطلوب والثامن النظر في اعتبار المقدمة التي ليس عنها انتاج والتاسع ما يجب
على المسؤول ان يتحرز منه والسائل ان يبني به والعاشر متى يعلم الشي ويجهل ويعرض الحكم ومتى يعلم
ويجهل ولا يلزم التناقض والحادي عشر الكلام في تعاكس الحدود وما يلزم منها والثاني عشر الكلام
في الاستقراء والثالث عشر الكلام في مقدمة العناد والرابع عشر الكلام في الدليل والعلامة
والسابع عشر الكلام في مقاييس الاضمار والثامن عشر الكلام في مقاييس الفراسة فلنأخذ الكلام
في واحد واحد منها ونبدأ بالمقدم وهو اي المقاييس ينتج نتائج كثيرة واي لا فنقول ان القياس
انما هو نحو المطلوب والمطالب كما علمت اربعة ايجاب كلي وايجاب جزئي وسلب كلي وسلب جزئي
اما القياس الذي ينتج الايجاب الكلي فينتج ثلث نتائج الموجبة الكلية وعكسها اذ كان لازما لها و
الجزئية التي تحتها اذ كان الجزئية يلزم الكلي والقياس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلث نتائج على مثال
ما تقدم والقياس الذي ينتج الايجاب الجزئي ينتج نتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لانه لا شي تحتها
والقياس الذي ينتج السلب الجزئي انما ينتج نتيجة واحدة حسب لان السالبة الجزئية لا شي تحتها ولا عكس
لها وينبغي ان يعلم ان القياس بالذات ينتج نتيجة واحدة وانما يعرض له ان يكثر نتائجه في قبل ما
يلزم نتيجته التي بالذات فاما ارسطوطاليس فانه يستوفي ذلك في كل واحد من الاشكال و
يوضحه بالحروف فاما نحن فانا مستغنون عن ذلك فهذا كاف في المطلب الاول فاما المطلب
الثاني فان ارسطوطاليس يبين فيه انه قد يلزم نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة وقبل ذلك

لكل غرض

برتي وينقسم المقدمتان بحسب الصدق والكذب ونقول المقدمتان ليس يخلو من ان يكونا اما صادقتين
وهاتان فالنتيجة الصادقة تعرضها صادقة لا محالة لانه ان كان المقدم موجودا فالتالي موجود لا محالة بالاضطرار
واما كاذبتان او الواحدة كاذبة والاخرى صادقة فهذه نتائجها اما بالذات فكذب لان النتيجة
يتبع الخسيس من المقدمات واما بالعرض فصدق وصدقها من قبل الامور لا من قبل القياس اما ارسطوطاليس
فيوضح ذلك في شكل شكل وضرب ضرب فانا نحن مستغنون عن ذلك ويكفي ان نورد المثال في
ضرب واحد فنقول اذا كان الحيوان على كل حجر والحجر على كل انسان اما المقدمتان فكاذبتان
واما النتيجة فصادقة الا ان صدقها من قبل الامور لا من قبل القياس وايضا الحيوان على كل ناطق
والناطق على كل حمار فالحيوان على كل حمار اما النتيجة واحدى المقدمتين فصادقتان واما الاخرى
فكذب وبالجملة فلما كانت المقدمات صورتها صورة المقدم والنتيجة صورتها صورة التالي وكان
متى وجد المقدم لزم وجود التالي وليس متى وجد التالي لزم وجود المقدم كذلك متى صدقت المقدمات
لزم صدق النتيجة وليس متى صدقت النتيجة صدقت المقدمات وايضا النتيجة الواحدة نحو قولنا
الحيوان على كل انسان قد تبين بمقاييس كثيرة فقد يجوز ان يكون بعضها صادقا كقولنا
الحيوان على ناطق والناطق على كل انسان وبعضها كاذبا كقولنا الحيوان على حجر كل
والحجر على كل انسان فاما القياس الواحد فان نتيجته بالذات واحدة وان كان كاذبا
كانت كاذبة وان كان صادقا كانت صادقة فهذا الكلام في هذا المطلوب الذي نحن بسبيله
فلنشرع الآن في المطلوب الثالث وهو برهان الدور وبرهان الدور رسم بانه اخذ

النتيجة

النتيجة مع عكس احدى المقدمتين وانتاجها قياسا ينتج به المقدمة الاخرى الباقية في القياس
والمثال على ذلك أ على كل ب و ب على كل ج فا على كل ج فانك ان اخذت أ
على كل ج وتضيف اليها عكس الصغرى وهو ج على كل ب نتجت أ على كل ب وهي المقدمة
الكبرى وبرهان الدور انما يتم اذا كانت الحدود متعاكسة متساوية مثل الضحاك والانسان
وقابل العلم وهو من رذول اذ كانت الاشياء المتقدمة فيه يصير متاخرة والخفية ظاهرة واذا اخذت
أ على كل ج واضفت اليها عكس الكبرى وهو ب على أ نتجت ان ب على كل ج وهي الصغرى كل جو
فاما ارسطوطاليس فانه يجري على عادته في ايراد ذلك في شكل شكل وضرب ضرب ونحن نترك ذلك
لنشرع في المطلب الرابع وهو النظر في عكس القياس وهو اخذ نقيض النتيجة او ضدها وضمها
الى احدى المقدمتين لانتاج ضد او نقيض المقدمة الاخرى مثل قولنا أ على كل ب و ب على كل ج
فا على كل ج اما ضد النتيجة فهو ولا على شيء من ج فاذا اضفت الى قولنا أ على كل ب
يحصل من ذلك قياس في الشكل الثاني الضرب الثاني منه نتيجته ب ولا على شيء من ج
وقد كانت على كلها فهذا القياس ينتج ضد الصغرى واما نقيضها فهو أ ليس على كل ج فاذا
اضفت الى قولنا أ على كل ب ينتج في الشكل الثاني الضرب الرابع منه ب ليس على كل ج وهذا
نقيض الصغرى واما المطلب الخامس فهو النظر في برهان الخلف وبرهان الخلف هو ان
يوخذ نقيض النتيجة او نقيض المط ويضاف اليه مقدمة صادقة ليست منها قياس فينتج
نتيجة كاذبة مثل قولنا أ على كل ب و ب على كل ج فا على كل ج فان لم يكن هذا حقا

فليكن الحكمي على كل ج وا على كل ب وفي الشكل الثاني والضرب الرابع منه ينتج ب ليس على كل ج وقد
كانت على كليهما وهذا مح فاذن القول بان ا ليست على كل ج كذب فنقيضه حق وهو ا على كل ج
والفرق بين برهان الخلف وعكس القياس هو ان عكس القياس يوخذ فيه نقيض النتيجة تارة وضدها
تارة فاما برهان الخلف فلا يوخذ فيه الا النقيض حسب لان الغرض تصحيح المطلوب ليس اذا كذب
احد الضدين صدق الآخر لانهما قد يجتمعان على الكذب فاما اذا كذب احد النقيضين فالنقيض
الآخر صادق لا محالة فاما المغلط الثالث فهو انتاج المتقابلات من قياس واحد وهذا لا يتم
الا بان يجوز احدى مقدمتي القياس المحمول فيها يتضمن جزئي النقيض مثل قولنا الانسان ناطق
والناطق حي وليس بحي فالانسان حي وليس بحي وهذا شي يوجد في القياس والا فالقياس بالذات
لا يجوز ان ينتج شيئا ومقابله ضده كان او نقيضه لان القياس الواحد انما ينتج على مطلوب واحد
والمطلوب الواحد انما يكون فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة وهذا هو المغلط السادس
فاما المغلط الرابع فهو النظر في وضع المطلوب هو الشي الذي يبين بغيره فيرام تبيينه بنفسه فلا يبين
وذلك ان المطلوب موضوعا او جعل في نفس القياس الذي يبين فيوخذ من هذا ان يبين
نفسه بانه قد وضع وضعا لا حقيقة وما لا يتبين بذاته بل على ضروب كثيرة اما لان المقدمات
المأخوذة لبيانه تتضمن انه اما او لانه اخفى منه او لانها مشابهة له في الخفا او يكون اقدم منه
وعند تقويمه لنا امعنى وضع المطلوب شيء فان يسمه ويترك المطلوب موضوعا لانه وضع
بالفعل في نفس المقدمات التي تبين او لانها مماسة للاشياء التي تشابهها ان تبين به نزر كما مر

الذين

الذين يرومون ان يثبتوا ان الخطوط متوازية يستعملون في المقدمات ما يتبين بالخطوط المتوازية
وهو كون الزاويتين المتبادلتين متساويتين فيلزم من هذا وضع المطلوب وتبيين الشي بنفسه وقد يعبر
تعليمنا وضع المطلوب بالفعل في المقدمات باخذ في نوعيتها مصادرة على المطلوب الاول وقد يضعه وضعا
بالقوة في المقدمات وتحول اذا كانت حدود القياس ينعكس بعضها على بعض وينوب بعضها مناب بعض
فان المطلوب يكون موضوعا بالقوة في القياس اما في كبراه واما في صغراه وهذا مثل قولنا ا على كل ب
وب على كل ج فا على كل ج فاذا كانت حدود الصغرى ينوب بعضها مناب بعض فالمطلوب
بالقوة في الكبرى مثل قولنا الحيوان على كل حي ناطق مايت والحي الناطق المايت على كل انسان
فالحيوان على كل انسان فحدا الصغرى ينوب بعضها مناب بعض واذا كانت الكبرى بهذه الصفة
فالمطلوب بالقوة في الصغرى مثل قولنا الحي الناطق المايت على كل انسان والانسان على بعض
الابيض فالحي الناطق المايت على بعض الابيض فحدا الكبرى ينوب بعضها مناب بعض فهذا
كاف في وضع المطلوب واما المغلط الثاني فهو النظر في اعتبار المقدمات التي لزم عنها النتيجة والتي
لم يلزم عنها وقيل ان الشيخ في ذلك فينظر في اي القياس ينتج هذا النظر وفي ايها لا ينتج
ويتوهم ان هذا النظر يخص برهان الخلف الموصوف اذ كان من هذا القياس
المؤلف من نقيض المطلوب ومن مقدمة اخرى فاما في غير برهان الخلف فانه محتاج الى
تخصيص المقدمة التي من اجلها لزم المح لكن يمكننا ان نحو ان الكذب لزم من قبل ان في
المقدمات كذبا فاما القياس ان ينال الى الخلف فمن قبل ان غرضه تصحيح المطلوب بابطال

بابطال نقيضه كما ان يغلط في المقدمة التي يلزم عنها المطلوب يوجد بعضها صادقا وهو الغلط من قبل التوفية

اما في القياس فيتبع بهذا الحجة واما ان يشرع في المقدمة التي لم يلزم عنها المطلوب مثل ان المقدمة

ليس يخلو ان يوجد لها وصل بالقياس او لا يوجد فان كان لها وصل فليس يخلو ان يجري الوصل الى

في اعالي القياس او في اسفله وكيف يعرف الحال فاعتبار ما يجري بان يستنبط ويبين المطلوب لا انه فيعلم

انه ليس عنها لزم المطلوب فاما التي عنها يلزم المطلوب فاعتبارها بالعكس من الطريق وهو ان نبني اسقطناها سقط

المطلوب سواء كانت في اعالي القياس او في اسفله فهذا صعب في هذا الغلط فاما الغلط التاسع فهو النظر في

الاشياء التي يجب على السائل التوصل الى تحصيلها عند مناظرته لخصمه وعلى المجيب على التحرز منها واما طلب

فزعم ان السائل ينبغي ان يروج عليه متوصلا الى المطلوب مقدمة كلية ومقدمة موجبة وواسطة المشترك في

المقدمتان في بيم لم مناظرة خصمه وانتاج ضدا ونقيض ما يراه ويعتقده فاما المجيب فينبغي ان يتحرز

من اعطاء مقدمة كلية او مقدمة موجبة او حدا اوسط لان القياس لا يتم الا بها وعليها مداره

فهذا هو الغلط التاسع فاما الغلط العاشر فهو النظر في الاشياء التي تعلم وتجهل معا في القياس ولا

يلزم المحال وفي التي تعلم وتجهل ويلزم المحال فاما التي تعلم وتجهل ويلزم المحال فتجري مجرى مغالطة من قال انها

اما ان يوجد طولا واما ان يوجد عرضا والتي يوجد عرضا تجري كما على هذا التوليف حد الاكبر ا

محمول على حدين بغير متوسط بينهما ب و ج وهذان محمولان على حد اصغر وسط بينهما د

فانك اذا اخذت ان ا موجودة لب وغير موجودة لج و ب و ج موجودتان لد لزم

ان يوجد ا على كل شيء من ج ولا على شيء منها فيلزم مجهولا ومعلوما معا وهذا محال فاما التي تجري

طولا

الاول
طولا مثل على هذه الصفة ليوضع ا لكل ب وكل ب لج وكل ج لد فاذا اخذت

على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع بالايجاب كان الاول على الاخير بالايجاب

واذا استعمل الاول على الثاني بالسلب والثاني على الثالث بالايجاب والثالث على الرابع

بالايجاب كان الاول على الاخير بالسلب فيحصل مجهولا ومعلوما وهذا محال فاما الاشياء التي تجهل وتعلم معا

ولا يلزم محال فيعتبر لها بابدال الامور تحت الاشياء الكلية فان من قد يعرض له ان يعلم وجها من

من حيث هو تحت الكلي ويجهل وجها اخر من خاصته مثاله ان هذا المثلث اما من حيث هو تحت

المثلث الكلي فانا نعلم ان زواياه الثلث تعادل قائمتين واما من حيث لم يكشف عن حسه ثبت

وجوده ويدرك من خاصته بنفسه فانه يجهله مجهولا فهذا هو الغلط العاشر فاما الغلط الحادي عشر

فهو النظر في تعاكس حدود القياس وتعاكس حدود المقدمات وما يلزم عنها فالاعلى من تعاكس

حدود القياس وهذا بالموجب ان يقول اذا كان لنا قياس ينتج ان ا على ج بتوسط ب ثم

عادت ج وانعكست على ا وصارت في كلها فان ب يرجع على ا ويلزم موجودة في

كلها بتوسط ج والقياس هكذا ب على كل ج و ج على كل ا فب على كل ا وكذلك في ج يرجع

راجعة على ب بتوسط ا مثل قولنا ج على كل ا وا على كل ب فج على كل ب فاما التعاكس

الذي يتعاكس حدوده على هذه الصفة فيمكننا ان نجد ان ا غيره موجودة في شيء

من ج بتوسط ب فاذا عكست ب على ا فان ج ينعكس على ا والقياس هكذا ب

على كل ج و ب ولا على شيء من ا فج ولا على شيء من ا وهذا هو الضرب الثاني

من الشكل الثالث فان رجعت حتى ياتي من الحد الاوسط صعد على ب التي هي الحد الاوسط فان
اتى من الحد الاوسط يرجع على ا اتى من الحد الاكبر فتبين ان ب ج يعاكس ا لا ينعكس لكن
شرط تعاكس هذين الحدين فاما تعاكس حدود المقدمات فانه يجري مجرى الضعف لنفرض
مقدمة حداها ا و ب ولنكن هذان الحدان متعاكسين مثل قولنا ان غير الكون غير فاسد
ولنفرض مقدمة اخرى حداها ج و د وليكونا متعاكسين مثل قولنا الكون فاسد ولنفرض
موضوعا كالانسان وليحمل اما ا واما ج لا بد ان يوجد فيه لانهما يجريان مجرى النقيض
واذا كان الامر على هذا فان ب و د يجب ان يوجد لشيئيهما الموضوع ومن البينة لانهما
الجزآن الاولان في حال النقيض فلما ارسطوطاليس فانه ناسب بين حدود المقدمات بسبب كون
نحن في غناء عن اعادتها اذ مجموعها فهذا هو المغلطة الحادي عشر فاما الثاني عشر فهو النظر في
الاستقراء ولا بد ان نحده ونقول ان الاستقراء هو اظهار المقدمة الكلية عن ذات وسط
البينة بنفسها بجميع الجزئيات جزئياتها مثل قولنا ان كل صغير المرارة طويل العمر ثم نظهر ذلك
بالانسان والفرس والبغل وجميع الجزئيات صغير المرارة فهذا هو الاستقراء وهو المغلطة
الثاني عشر والاستقراء المخالف للقياس من جهة ان القياس يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر
بتوسط الاوسط فاما الاستقراء فانه يظهر ان الاكبر في الاوسط بجميع جزئيات الاصغر
وايضا فان القياس يكون من الاشياء التي هي اقدم في نفس الطبع والاستقراء يكون من الاشياء المتقدمة
عندنا فاما المغلطة الثالث عشر فهو النظر في المثال وحد المثال هو اظهار المقدمة الكلية

البينة

البينة بنفسها بالجزئيات الشبيهة بالطرف الاصغر مثل قولنا ان قتال المحاربين مذموم
من قبل ان اهل اصفهان المجاورين لاهل قونيا كان قتالهم مذموم بسبب كذا وسلم والقياس هو بيان
جزئي من جهة كلي والاستقراء هو اظهار كلي بجميع جزئياته والمثال هو اظهار مقدمة كلية باحد
جزئياتها فاما المغلطة الرابع عشر فهو النظر في الاستقراء الثاني وهذا هو الاستقراء هو بيان المقدم
الصغرى اذا كانت في القياس خفية اما لخفاء النتيجة او اقل المغلطة الخامس عشر هو النظر
في مقدمة العناد ومقدمة العناد على ضربين اما اذا اخذت ضدا فكلية واما اذا اخذت
نقيضا فجزئية وفي هذا هو الفرق بينها وبين مقدمة القياس وذلك ان مقدمة القياس يجوز ان تكون كلية
واما جزئية فاما مقدمة العناد فينبغي فيها من الكلي والجزئي ولهذا اما القياس عليها في شكلين
في الشكل الاول وفي الشكل الثالث وذلك ان الكلي احق بالشكل الاول والجزئي احق بالشكل
الثالث فليفرض قياس النتيجة سالبة كلية اما ضدها فموجبة جزئية هو القياس عليها تم في
الشكل الاول واما نقيضها فموجبة جزئية والقياس عليها تم في الشكل الثالث والمغلطة السادس عشر
هو النظر في الاسكس والعلامة والاسكس هو مقدمة مشهورة صدقها على الاكثر المحمول فيها
للموضوع هو على الاكثر الامر واما العلامة فهي مقدمة برهانية المحمول فيها ضروري للموضوع والمغلطة
السابع عشر فهو النظر في قياس الاضمار وقياس الاضمار هو الذي يستعمله الخطباء كثيرا فانما يحذفون
ويحذفون منه مقدمة تحقيقا عن القرع بها والافصاح بمنزلة القول بان فلانا مرين
وكل مرين زان ففلان زان اما المقدمة القائلة ان كل مرين زان فمحذوفة وانما

هذا فرق بين القياس
والاستقراء والتمثيل
وتفريق المأخوذ من سوء
ان القياس حكم جزئي
والاستقراء حكم كلي
... والتمثيل حكم
مرجري ا ه

ما يلي ويجمل مضمرة في القياس والمطلب الثامن عشر فهو النظر في قياس الفراسة وهو طريق
ومسلك بقياس به على صورة ردية ونتيجه للقياس بعلامة موجودة في البدن بحر اقولنا
ان الشجاع غير موجوده ملتفس السبع والقياس الذي يوضح ذلك من العلامات الموجودة في
البدن يجري مجاهد من الصغر السباع عضاده المنعقده على غاية الاستعداد اوللاشتعام
وكل ما كان ان بهذه الصفة فهو شجاع فالسبع اذن شجاع وقد يجوز ان يوجد للنوع
الواحد فيحتاج ان يجري يوجد في الاسد الشجاع والخور سوى ان كل واحد من هاتين
لها علامة يدل عليها في البدن ونصح ذلك بتمام ان يعمد الى الانواع التي فيها نتيجة من النتيجتين
وينظر الى علاماتها ويجعلها محصلة وينتزعها في الشئ الذي يجتمع فيه السنخيات جميعا ويوسس سقط
كل منها على السمة الموجوده فهذا هو المطلب الثامن عشر وعند تمام الكلام في المطالب الثمانية عشر وحق
التي كان غرض القياس بيان النظر فيها ومن اعراض القياس فيجب ان يجد بعد النظر في القياس
المطلق الى النظر في القياس البرهاني في ذيله فلنختم كتابنا هذا اذا كان غاية الصناعة القياسية
وغرضها وعند بلوغ الغايات والاغراض يجب لا محالة الكف عن الفعل فان كل
حركة وكل فعل انما ينقطع الفاعل والمحرك عنه اذا وصل الى الغاية التي اتمها
تم كتاب القياس ولله الحمد والمنة على آلائه ونعمائه ك

كتابخانه مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

۸۱/۶/۱۲

جلد تعویض

خطی
۶۹